نشرة دورية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية - كل شهرين
كل مايدور فى مجتمع الاقتصاد العربى محليا وعالميا.

الرباط

العدد الأول - يناير ٢٠٠٩

ASFER
Arab Society for Economic Research
الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

٢٠٠٩ يناير فبراير

المؤتمر العلمي التاسع
للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
دور القطاع المالي في التنمية العربية

القمة العربية
الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى

فلسفة علم الاقتصاد
كتاب جديد لجلال أمين

موجز مناقشات
الطاولة المستديرة

تكريم
الدكتور
سليم الحص
الراحل الدكتور
إبراهيم سعد الدين

الأبواب الرئيسية
- الافتتاحية
- التقارير
- ملف التكريم
- عروض كتب
- موجز مناقشات
  الطاولة المستديرة

www.asfer.org
E.mail: asfer_egypt@yahoo.com

العدد ٣
٢٠٠٩ يناير فبراير

Designed By: Mohamed Yehia

يناير فبراير ٢٠٠٩
نشرة دورية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية - كل شهرين
كل مايدور فى مجتمع الاقتصاد العربى محليا وعالميا.

شكر واجب

يتوجه مجلس الإدارة بخالص الشكر والتقدير لجميع الزملاء أعضاء مجلس الإدارة السابق على ما بذلوه من جهد وافر لخدمة الجمعية وأعضاءها خلال الفترة الماضية؛ آملين أن ينجح المجلس الجديد فى مواصلة مسيرة العطاء.

المحتويات

الافتتاحية ١

الرباط والمسؤوليات المتجددة للجمعية ١

التقارير ٣

المؤتمر العلمي التاسع للجمعية ٤

الأزمة المالية العالمية ٤

القمة الاقتصادية العربية ٢٠٠٩ ٦

ملف التكريم ٩

تكريم د. سليم الحص ٩

تكريم د إبراهيم سعد الدين .. رحمه الله ١١

عروض كتب ١٤

فلسفة علم الاقتصاد .... للدكتور جلال امين ١٤

موجز مناقشات ١٦

الطاولة المستديرة

الحالة السورية في إطار الشراكة الأوروبية الاتحاد من أجل المتوسط ١٦

العدد ٣٤

مجلس الإدارة

٢٠٠٨ - ٢٠١١

الدكتور منير الحمش — الرئيس
رئيس المركز العربى للدراسات الاستراتيجية - سوريا

الدكتور عبد الحميد الزقلعى — نائب الرئيس
المستشار الاقتصادى بالصندوق العربى للأنماء الاقتصادى والاجتماعى - الكويت

الدكتور محمود منصور — الأمين العام
أستاذ الاقتصاد الزراعى بجامعة الأزهر - مصر

الدكتور أشرف العربي — امين الصندوق
المستشار الاقتصادى بوزارة التنمية الاقتصادية - مصر

الدكتور علي هلال
أستاذ بكلية الاقتصاد - جامعة باتنة -الجزائر

الدكتور محمد سمير مصطفى
أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومى - مصر

الدكتور محمود محيى الدين
وزير الاستثمار - مصر

الدكتور نبيل حشاد
مستشار اقتصادى - مصر

الدكتور هشام البساط
رئيس مجلس إدارة شركة التامين العربية - لبنان

اللجنة التنفيذية للجمعية

الدكتور منير الحمش
الدكتور محمود منصور
الدكتور أشرف العربي
الدكتور نبيل حشاد
الدكتور هشام البساط

الاشتراكات

للسادة الراغبين فى الاشتراك

بالجمعية العربية للبحوث الاقتصادية أو المجلة العلمية التى تصدرها [مجلة بحوث اقتصادية]، يمكن سداد الاشتراكات بإحدى الوسائل التالية:

نقدا او بشيك مصرفى باسم الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وعلى عنوانها بالقاهرة.

تحويل بنكى على حساب الجمعية رقم:

حساب رقم: ١١٤ ٧٠٠٠ ٠١٠٠ بالجنيه المصرى.

حساب رقم: ١١٧ ٧٠٠٠ ١١٠٦ بالدولار الأمريكى.

على البنك الأهلى المصرى - فرع الدقى بالقاهرة
مع إخطار إدارة الجمعية بتاريخ التحويل وقيمته.

التصميم والاخراج الفنى

Alamaa
Graphic Design Solutions

محمد يحيى
Mob. : +2 010 6899 807
E-mail : myehia77@gmail.com

www.asfer.org
E.mail: asfer_egypt@yahoo.com

الرباط والمسؤوليات المتجددة للجمعية

د. منير الحمش

تعود (الرباط) إلى الصدور مع مطلع عام ٢٠٠٩ مطبوعة -بعد أن توقفت لأسباب خارجة عن إرادة الجمعية- وبعد أن صدر منها أربعة أعداد إلكترونية، وتترافق هذه العودة مع انتهاء أعمال المؤتمر العلمي التاسع للجمعية (١-٢٠٠٨/١١/٢)، وبعد انعقاد الجمعية العمومية، وانتخاب مجلس إدارة جديد (٢٠٠٨/١١/٢) -وفقاً لأحكام النظام المعمول به في جمهورية مصر العربية- بعد أن تم توفيق الأوضاع الإدارية للجمعية حسب قانون الجمعيات الأخير.

تناول المؤتمر العلمي الأخير للجمعية الذي كان بعنوان «دور القطاع المالي في التنمية العربية» قضايا على جانب من الأهمية، نعمل الآن على جمع أوراقه ومناقشاته لإصدارها في كتاب، كما جرت العادة، وهذا النشاط تميز بأمرين:

الأول: تكريس الأسلوب الذي سارت عليه الجمعية في تكريم الرموز الاقتصادية في الوطن العربي، وقد خصص التكريم هذا العام (٢٠٠٨) لكل من الدكتور سليم الحص الاقتصادي العربي الملتزم بقضايا الأمة، والمرجعية القومية والسياسية الذي تولى رئاسة مجلس الوزراء اللبناني في أدق المراحل وأصعبها، وكان التكريم الثاني لاسم المرحوم الدكتور إبراهيم سعد الدين الذي خسرناه كعضو فاعل في الجمعية، وكاقتصادي بارز لم يتوقف عن العطاء إلى أن توقف قلبه، فترك لنا تراثاً نعتز به وذكرى عطرة في نفوس محبيه وأصدقائه.

أما الأمر **الثاني:** الذي تميز به المؤتمر التاسع للجمعية، فهو اقتطاع بعضاً من وقته لمناقشة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة من خلال ورقة أعدها عضو الجمعية البارز الأستاذ الدكتور جودة عبد الخالق، فقد كان لابد لمؤتمر علمي بهذه الأهمية أن يتوقف عند أبرز حدث اقتصادي ومالي اهتزت له أركان الاقتصاد العالمي، وستكون له نتائج بالغة على مستقبل هذا الاقتصاد.

لقد كان عام ٢٠٠٨ بالنسبة للجمعية عاماً حافلاً بالنشاط العلمي والبحثي، وكان من أهم أنشطة الجمعية عقد ندوتين على جانب من الأهمية:

الندوة الأولى: عقدت في القاهرة بالتعاون مع مركز البحوث العربية والإفريقية بالقاهرة، وذلك في منتصف شهر نيسان/ أبريل الماضي، وكانت بعنوان «بدائل التنمية العربية» وكان المنطلق هو الإجابة على مجموعة من الأسئلة حول بدائل التنمية سواء تلك التي أخفقت في تحقيق أهدافها المقررة في الخطط القطرية، أم على صعيد ما هو مطروح من برامج الإصلاح في إطار القيود التي يفرضها النظام العالمي القائم.

أما **الندوة الثانية**، وعقدت في دمشق في شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٨، وكانت بعنوان «التنمية في ظل التهديد الأمني وعدم الاستقرار السياسي»، ويكتسب هذا الموضوع أهمية بالغة للدارسين والباحثين والمسئولين والمواطنين على حد سواء، بسبب ملامسته للمشكلات والمعوقات الراهنة التي تقف في وجه عملية التنمية في ظل ظروف أمنية وسياسية قاسية.

هذا إضافة إلى ورش العمل التي عقدت في مقر الجمعية بالقاهرة والتي بلغت ثماني، أشرف على إقامتها عضو الجمعية الأستاذ الدكتور سعد حافظ.

ولعل من أهم ما ميز أنشطة الجمعية لهذا العام، انتظام إصدار مجلة الجمعية الربعية (بحوث اقتصادية عربية) بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، وبدعم مادي من المؤسسة الثقافية العربية.

واتخذت هذا العام – أيضاً – خطوات جادة للبدء في مشروع بحثي مقترح حول «التعميق الصناعي العربي»، نعمل الآن على تنفيذه بعد استمزاج رأي المنظمة العربية للتنمية الصناعية.

وبعد انقطاع دام عدة سنوات، أعلنا عن مسابقة المنح البحثية للباحثين الشباب بعنوان «القدرة التنافسية- تحليل متعدد القطاعات والأقطار» لكن للأسف لم يتقدم سوى باحثين اثنين، تجري عملية تحكيم بحثيهما.

ويعقد مجلس الإدارة الأمل في المرحلة الجديدة، من أجل النهوض بالمسؤوليات المتجددة للجمعية، في ضوء التطورات الاقتصادية الحاصلة على الصعد القطرية والعربية والعالمية، الأمر الذي يتطلب المزيد من البحث والدراسة المعمقة للمسارات الاقتصادية، وتقصي أسباب تعثر التنمية في مواجهة ظروف صعبة تمر بها الاقتصادات العربية والعالمية.

والملاحظ -بوجه عام- ضعف إسهام الأعضاء في أنشطة الجمعية، وكذلك ضعف التواصل بين الأعضاء، وبينهم وبين الجمعية، وقد يعود ذلك لأسباب شخصية أو لأسباب الانخراط بأعمال أخرى، إلا أن ذلك يضعنا أمام تحديات جدية في مواجهة تحقيق أهداف الجمعية التي تفترض تكاتف الجهود والعمل الجماعي المؤسسي. وإذا ما لاحظنا ضيق قاعدة العضوية، خاصة خارج الأقطار العربية التي نشطت فيها الجمعية تقليدياً، فإننا نكون أمام مسؤوليات جدية تتعلق بمستقبل الجمعية.

والواقع إن (العمل التطوعي) في إطار الجمعيات البحثية والنوادي والمؤسسات والمراكز السياسية والاجتماعية والثقافية، يشهد تراجعاً عاماً في الساحات العربية، ويعود ذلك -باعتقادي- إلى الحالة العامة التي يمر بها الوطن العربي، والتي يغلب عليها في الأوساط الشعبية والثقافية طابع الإحباط الذي يصل إلى حد اليأس لدى العديد من المثقفين والعاملين في الحقل العام. لقد وجدنا أنفسنا، جميعاً، أمام ضغوط الحياة اليومية، وسط أجواء سياسية

واندفاع المشاريع المصدرة إلينا من الخارج، مع الانجراف من قبل البعض، خلف أوهام العولمة ووعود الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وأمام هذا المأزق الذي لم تستطع الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية التجاوب مع تحدياته في ظل آليات العمل المتاحة، حصل إنكفاء البعض وعزلة البعض الآخر، في حين إنجاز آخرون إلى الأعمال المأجورة لصالح المؤسسات الثقافية والإعلامية والمراكز البحثية العربية والدولية، وكانت نتيجة ذلك كله إنجسار العمل التطوعي والضعف الذي نشهده في ساحة العمل العام.

كيف يمكن تجاوز هذا الواقع؟ كيف يمكن استعادة الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية؟ هذه مسؤولية المجتمع بكامله ، لكننا نحصر التساؤل في نطاق جمعيتنا، ذلك أنه على الرغم من المحاولات الجادة التي جرت في العام الماضي، ورغم الحماس الذي أبداه أغلب الزملاء في العمل، فإن ثغرة لا تزال موجودة ينبغي معالجتها، فالجمعية بحاجة إلى توسيع قاعدة عضويتها، خاصة في بلدان المغرب العربي والخليج العربي، (وقد أثار بعض الأعضاء في الجمعية العمومية الأخيرة مسألة ارتفاع رسم الانتساب والاشتراك، فتقرر تخفيضه إلى النصف)، وهي أيضاً -وفوق ذلك- بحاجة إلى خلق مزيد من التواصل بين الأعضاء وبينهم وبين جمعيتهم، كما أنها بحاجة إلى انخراط أكثر من قبل الزملاء في أنشطتها، ليس هذا فحسب، وإنما المطلوب الإسهام الإيجابي في ابتكار أصناف جديدة من الأنشطة، والمشاركة في وضع تصورات حول أنشطة بحثية مستقبلية سواء على المستوى القطري أم على المستوى القومي، خاصة وأننا نمر بمرحلة اقتصادية صعبة نحتاج فيها إلى المزيد من جهد المفكرين والباحثين للإجابة على الأسئلة الصعبة في هذا العالم المأزوم.

وفي هذا الإطار يكون من الضروري تفعيل أنشطة محلية في كل قطر عربي من قبل الزملاء، إلى جانب الأنشطة المركزية، كما يمكن البدء في عقد اجتماعات بين الأعضاء في البلد الواحد لتدارس إمكانية القيام بأنشطة محلية لمعالجة بعض القضايا الاقتصادية الراهنة بالتنسيق مع مجلس الإدارة، ويمكن على سبيل المثال معالجة موضوع محدد في ورشات عمل قطرية، يعاد تجميع مناقشاتها لتصدر في كتاب واحد.

لا يوجد لدي تصور تفصيلي عما يجب عمله، ولكن أعتقد أن إمكانات العمل متاحة، فيما لو بدأنا نفكر بأهمية وجدوى ما نقوم به من عمل، على المستويين القطري والقومي، وسيجد الزملاء في الأقطار العربية مساندة حقيقية وعملية من مجلس الإدارة لكل مبادرة طيبة تستهدف المحافظة على الأهداف والآمال العظيمة للزملاء المؤسسين وفاءً وتقديراً لهذه الأهداف والآمال.

مجلس إدارة جديد للجمعية

قررت الجمعية العمومية في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠٠٨ تشكيل مجلس الإدارة الجديد للجمعية، وذلك على النحو التالي:

١. د. أحمد منير الحمش
٢. د. أشرف السيد العربي
٣. د. عبد الحميد الزقلعي
٤. د. علي همال
٥. د. محمد سمير مصطفى
٦. د. محمود محي الدين
٧. د. محمود منصور عبد الفتاح
٨. د. نبيل حشاد
٩. د. هشام البساط

وقد عقد مجلس الإدارة الجديد اجتماعه الأول بمقر الجمعية بالقاهرة بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠٠٨، حيث قرر تشكيل هيئة المكتب على النحو التالي:

١. د. أحمد منير الحمش	رئيساً للمجلس
٢. د. محمود منصور عبد الفتاح	أميناً عاماً
٣. د. أشرف السيد العربي	أميناً للصندوق
٤. د. عبد الحميد الزقلعي	عضواً
٥. د. علي همال	عضواً
٦. د. محمد سمير مصطفى	عضواً
٧. د. محمود محي الدين	عضواً
٨. د. نبيل حشاد	عضواً
٩. د. هشام البساط	عضواً

كما قرر مجلس الإدارة أيضاً إختيار اللجنة التنفيذية للجمعية على النحو التالي:

١. أ. د. أحمد منير الحمش	الرئيس
٢. أ. د. محمود منصور عبد الفتاح	أميناً عاماً
٣. أ. د. أشرف السيد العربي	أميناً للصندوق
٤. أ. د. هشام البساط	عضواً
٥. أ. د. نبيل حشاد	عضواً

تقارير الرباط

المؤتمر العلمى التاسع
للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

دور القطاع المالى فى التنمية العربية

الجهاز المصرفى

أسواق المال

مؤسسات التأمين الاجتماعى

القمة العربية

الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

الأولى

الكويت ١٩ - ٢٠ يناير ٢٠٠٩

الأزمة المالية العالمية
وانعكاساتها على الاقتصادات العربية

تقرير عن:

المؤتمر العلمي التاسع
للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

دور القطاع المالي في التنمية العربية

كعادتها من كل عام، عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية مؤتمرها السنوى بالقاهرة خلال الفترة ١ - ٢ نوفمبر(تشرين ثانى) ٢٠٠٨ تحت عنوان "دور القطاع المالى فى التنمية العربية : الجهاز المصرفي - أسواق المال - مؤسسات التأمين الاجتماعى " ، وذلك بدعم من وزارة الاستثمار بجمهورية مصر العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

بدأ المؤتمر بالجلسة الإفتتاحية التى قدم فيها الدكتور منير الحمش كلمة المؤتمر وركز فيها على دواعى إختيار الموضوع فى ظل الظروف العالمية والإقليمية والقطرية الراهنة، وتلاه أمين عام الجمعية السابق الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى الذى قدم للمؤتمر ومحاوره والأوراق المقدمة من الباحثين على اختلاف أقطارهم.

بعد ذلك عقدت جلسة خاصة تم فيها تكريم الدكتور سليم الحص رئيس وزراء لبنان الأسبق ورئيس كتلة التغيير والإنقاذ؛ وذلك على خلفية تاريخه وإسهامه العروبى والقومى كونه واحد من رجالات الدولة البارزين فى لبنان والعالم العربى.كذلك تم تكريم إسم الراحل الدكتور إبراهيم سعد الدين عضو الجمعية والاقتصادى العربى المعروف بإسهاماتة العلمية ونائب رئيس منتدى العالم الثالث للشرق الأوسط سابقاً، وأحد الأعضاء المؤسسين للجمعية.

وقد تم خلال المؤتمر تقديم تسعة أوراق بحثية في الموضوعات التالية:

١ لبنان
(الإطار النظرى لعلاقة النمو الاقتصادى بالتنمية المالية)
مقاربة مغايرة للطرح النيوليبرالى
وقدمها د. ألبرت داغر

٢ مصر
(تمويل التنمية ودور القطاع المالى فى الدول العربية)
وقدمها د. نبيل حشاد

٣ الجزائر
(ماذا ينتظر القطاع المالى والمصرفى العربى من تحرير الخدمات المالية؟)
وقدمها د. زايرى بلقاسم

٤ الكويت
(دور صناديق ومؤسسات التنمية العربية في تمويل التنمية العربية ١٩٩٨ - ٢٠٠٧)
قضايا هامة وتحسين فاعلية العون
وقدمها د. عبد الحميد الزقلعي

٥ مصر
(الأزمات المالية العالمية)
وآثارها الاقتصادية على الأسواق المالية والاقتصاديات العربية
وقدمها د. حسام السيد

٦ لبنان
(دور أنظمة الادخار في تعبئة المدخرات وفى الاستثمار طويل الأجل)
وقدمها د. هشام البساط

٧ مصر
دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية
من خلال تمويل المشروعات الصغيرة
وقدمها د. أحمد شعبان

٨ مصر
(تعظيم عائدات النفط وتوظيفها في تنمية عربية متكاملة)
وقدمها د. حسين عبد الله

٩ ليبيا
(الجدوى التمويلية لعقود المقاسمة النفطية EPSA)
والبديل المحتمل
وقدمها د. محمود محمد داغر
أ. عبد السلام الرويني

وعلي غذاء عمل في اليوم الأول من أعمال المؤتمر، ألقى الدكتور/ محمود محيي الدين وزير الاستثمار في جمهورية مصر العربية وعضو مجلس إدارة الجمعية كلمة هامة، تناول خلالها أسباب وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، حيث أكدت على أن من يتصور عودة النظم الاشتراكية في الدول المختلفة نتيجة الأزمة المالية العالمية، يكون مخطئا؛ فيجب ألا يفهم أى تدخل للدولة فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى أوروبا يتم لدعم ومساندة المؤسسات المالية أو الأفراد، أنه عودة لتطبيق النظم أو المبادئ الاشتراكية ، لأن هذه الدول تتدخل بصفة مؤقتة وتحقيق الفرصة لبيع المؤسسات التى اشتراها القطاع الخاص. كما أكد على أن التطورات الاقتصادية العالمية لها بعض الآثار الإيجابية على المستوى العربى أهمها انخفاض أسعار السلع الغذائية والتى تؤثر على المواطن العربى فى الدول العربية وأنه من المتوقع أن تتجاوب الأسواق مع هذه التغيرات مع تفعيل قواعد المنافسة وكفاءة الرقابة عليها ، وأكد وزير الاستثمار أنه فى إطار استعداد العالم العربى لعقد القمة الاقتصادية العربية فى العام المقبل فى الكويت فإن الصيغة الأمثل للتعاون الاقتصادى العربي تبرز من خلال المشروعات المشتركة.

ونظراً لأهمية الموضوع، فقد تم تخصيص الجلسة الصباحية في ثاني أيام المؤتمر لعقد جلسة نقاشية حول موضوع "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصادات العربية"، وكان المتحدث الرئيسي في هذه الحلقة الأستاذ الدكتور/ جودة عبد الخالق عضو الجمعية وأستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة وقد أشار الدكتور جودة في حديثه إلى أن هذه الأزمة تؤكد أننا إزاء تغيرات بنيوية في هيكلية النظام الاقتصادي والمالي الدولي. وما لم يتم التعامل مع هذه التغيرات البنيوية فسنظل نتوقع مزيد من أخبار اندلاع الأزمات المالية. ولعل من أهم التحولات التي خلقت هذه التغيرات البنيوية ظهور المشتقات المالية والتي يمكن إرجاع بدايتها إلى ما بعد انهيار نظام بريتون وودز منذ أوائل السبعينيات، وذلك في ظل التنامي الكبير في التعامل بالمشتقات بصفة متزايدة خارج الأسواق المنظمة. أما التحول الهام الثاني فيتعلق بالتقدم التكنولوجي خاصة في مجال المواصلات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. والعامل الثالث هو الإبداع في مجال الأعمال أي إتباع صيغة الشركة القابضة والشركات التابعة لها فأصبح هناك إخطبوط في عالم الأعمال جزء منه يتعامل في القطاع المالي. أما العامل الرابع والأخير فيتعلق بهيمنة الفكر الليبرالي الجديد المتمثل فيما يعرف بإجماع واشنطن والذى يؤكد على حرية الأسواق وقدرتها على التصحيح الذاتي. ومن ثم فإن التدخل في هذه الحالة يضر ولا يفيد. وينطوي ذلك عل تحرير التجارة و تحرير القطاع المالي وتحرير انتقالات رأس المال ويتجلى أيضاً في تنامي برامج التثبيت والتكيف الهيكلي أو الإصلاح الاقتصادي في معظم دول العالم.

وأشار المتحدث إلى أننا أصبحنا إزاء معطى جديد هو زيادة التعامل في المشتقات بواسطة مؤسسات عملاقة ومركبة لا تخضع لرقابة أية سلطة نقدية على الإطلاق. ويتضمن هذا التعامل رافعة مالية كبيرة جداً وصلت في بعض الأحوال إلى ١٠٠ إلى ١ (أى واحد اشتغل في ١٠٠ ضعف من الأموال التي يمتلكها)، وأن هذه السيولة التي تم خلقها تتم بمعدلات لا يمكن التهوين من شأنها وخصوصا أنها لا تخضع إلى الرقابة من جانب أي طرف من الأطراف حتى الآن.

وحول مدى تأثر الدول العربية بهذه الأزمة، أشار الدكتور جودة إلى أن هذه الأزمة تمثل بالنسبة للوطن العربي ككل صدمه خارجية هائلة تشبه -ولكن في الاتجاه العكسي من بعض الوجوه- الصدمة التي ترتبت على ثورة أسعار النفط الأولى التي حدثت خلال عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤، وثورة أسعار النفط الثانية التي حدثت خلال عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩، وثورة أسعار النفط التي بدأت تخبو مؤخرا والتي تعتبر صدمه خارجية سلبية على اقتصادات يغلب عليها الطابع الريعى، بمعنى أنها تتعايش بصفه أساسية على الريع الناتج من بيع الموارد الطبيعية، (تحديدا النفط والغاز) بدرجات متفاوتة، و حتى البلاد التي لا تتعايش على بيع النفط والغاز، فإنها لا تعتمد بشكل مباشر ومن خلال آليات متعددة على الدول النفطية .

وأشار الدكتور جودة إلى أن هناك ثلاث مقاربات بديلة ومناسبة من الناحية المنهجية لتحليل أثار هذه الصدمة الخارجية السلبية على الاقتصادات العربية المقاربة.

المنهج الأول:

هو نظرية الفجوتين: حيث أن أي اقتصاد وهو يتحرك يكون واقعاً تحت ضغط فجوة ادخار، بمعنى عجز الادخار عن تمويل كل الاستثمار المحلى، إلى المساعدات الخارجية أو الاستثمارات الأجنبية. وفجوة التجارة: وهي الفرق بين الصادرات والواردات. وهناك في الفكر الأحدث نسبياً أصبح بالإضافة إلى فجوه الادخار وفجوة التجارة هناك فجوة النقد الأجنبي. ويمكن ألا تعانى الدول من فجوة الادخار ولكن تعانى من فجوة نقد أجنبي. وهذا النموذج يمكن أن يفيد في إلقاء بعض الضوء على طبيعة ما سيحدث في أى اقتصاد من الاقتصادات العربية، خاصة تلك التي تعتمد على بيع الموارد الطبيعية.

المنهج الثاني:

يتمثل في نظرية عدم استقرار الصادرات، حيث أنه حينما تكون الصادرات معرضه لتقلبات شديدة للغاية في الأجل القصير، فإن ذلك يؤدي إلى تغيير معدل التبادل الدولي(سعر النفط مقابل سعر سلع أخرى في حالة المنطقة العربية).

المنهج الثالث:

للتعامل تحليليا مع تأثير هذه الصدمة هو ما يسمى بمنهج أو نظرية أو فرضية القطاع الرائج أو ما يعرف في بلاد أخرى بنموذج المرض الهولندي – القطاع الرائد.. المرض الهولندي – و فكرته الأساسية أن الصدمة الخارجية يترتب عليها تغير في أشياء كثيرة في مستوى الإنفاق بأن يهبط، وقد يطال الأمر سعر العملة الوطنية فيتغير أيضا وبالتأكيد يطال معدلات التبادل الدولي، كل هذا ينتج عنه نوعان من الآثار يترتب عليه إعادة تخصيص الموارد في اتجاهين: أولا إعادة تخصيص وتحرك الموارد إلى القطاع الرائج وهو في هذه الحالة قطاع النفط والغاز، ولكن يعيش على قطاع النفط والغاز عدة قطاعات أخرى منها العقارات، والسياحة، والبنية الأساسية. وكل هذا في الواقع أشبه بالطفيليات التي تتغذى على هذا القطاع ولكن بما أننا نتحدث عن صدمة سلبية فهذا معناه أن هذا مؤشر إلى حركة في الاتجاه العكسي، أى بعيداً عن القطاعات التي تنتج السلع المحلية وفى اتجاه القطاعات التي تنتج سلع التجارة وهذا مؤشر ايجابي؛ لأن معناه أن مشكلة العجز التجاري في نهاية المطاف لا تكون بنفس الحدة التي تبدو عليها، لكن المحصلة تقتضى عمل عدة حسابات، مثلاً ما هي كمية الخفض في بيع المورد الطبيعي، وما هي إستراتيجية الحكومة للتعامل مع هذا الأمر؟ وما مدى الالتزامات القائمة بالفعل في شكل المشروعات التي يجرى إنشاؤها على أرض الواقع.

وأضاف الدكتور جودة إلى أن الدول العربية من الممكن أن تتأثر من خلال عدة نقاط، **النقطة الأولى** إذا كان الطلب العام مرشح للانخفاض والطلب الخاص مرشح للانخفاض على خلفيه هذه الأزمة السلبية فإن الأمر مخنق حقيقة وان العجلة مهدده بتباطؤ دورانها مما يستدعى اتخاذ التدابير لتحاشى هذا الوضع ،**النقطة الثانية** أنه قد يترتب على مجمل عناصر هذه الأزمة تدهور سعر العملة الوطنية ـ وهذا تغير هام في أحد الأسعار النسبية ـ بالإضافة إلى شدة المنافسة في الأسواق كافة على خلفية تأزم الوضع الاقتصادي في كثير من الدول. واسترشد الدكتور جودة في هذا السياق بما حدث بعد أزمة جنوب شرق آسيا مباشرة من تداعيات ترتب عليها أن فقد الجنيه المصري ٣٠٪ من قيمته وتبخر ثلث الاحتياطي النقدي الأجنبي في محاوله من الحكومة للمحافظة علي سعر الجنيه ، **والنقطة الثالثة** أنه في ظل تحرير المعاملات الرأسمالية في موازين مدفوعات اغلب الدول العربية حيث لا يوجد أي قيود علي دخول أو خروج رأس المال فمن الممكن جدا علي خلفيه هذه الأزمة أن يخرج رأس المال باعتبار أن فرص الاستثمار واحتمالات الكسب تتضاءل وهذا يعمق من الأزمة ويوسع مداها .

وحول الدور الذي يجب أن تقوم به الدول العربية لمواجهة هذه الأزمة ، أشار الدكتور جودة أنه بالنسبة للباحثين الاقتصاديين فتتمثل مهمتهم الأساسية في التصدي للأبعاد التحليلية لموضوع الأزمة والتوفر على البيانات والمعطيات وإخضاعها للتحليل المنضبط ، كما أنه لا ينبغي أن يغيب العرب عن الساحة الدولية لأنه ستتحدد أشياء سوف تحكم مستقبلهم الاقتصادي وبالتأكيد السياسي لسنوات قادمة ، أما الجمعيات ومنها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية فيجب عليها أن تدفع في اتجاه أن يكون للعرب رؤية في هذا السياق و أن تتوحد الحكومات العربية في اختيار موقف واحد ورؤية واحدة ، وعلي مستوي كل بلد عربي فهناك أشياء كثيرة جدا في مقدمتها الديمقراطية حيث أنه عندما اندلعت الأزمة في أمريكيا جلس الكونجرس مع الإدارة الأمريكية والديمقراطيين والجمهوريين على مائدة واحده مستديرة ، وإذا ما نظرنا حولنا من المحيط إلى الخليج وجدنا أن إرادة الشعب غائبة وهو الذي سيدفع الفاتورة .

و أخيراً، فإنه تجدر الإشارة إلى أن مجلس إدارة الجمعية قام بتكليف الأستاذ الدكتور/ نبيل حشاد الخبير المصرفي المعروف وعضو مجلس إدارة الجمعية بتحرير أعمال المؤتمر في كتاب علمي من المتوقع صدوره خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩.

تقرير عن:

القمة العربية

الكويت

١٩-٢٠ يناير ٢٠٠٩

الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى

عقدت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى في الكويت يومي ١٩ و ٢٠ يناير ٢٠٠٩، والتي نتجت عن المبادرة المصرية ـ الكويتية المشتركة تنفيذاً للقرار رقم ٣٦٥ الصادر عن قمة رؤساء الدول العربية التاسعة عشر التي عقدت بالعاصمة السعودية الرياض في ٢٩ مارس ٢٠٠٧، وتأتي أهمية هذه القمة من كونها الأولى من نوعها التي يشارك فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني اللذان ساهما بشكل كبير في فعالياتها، حيث ضمت القمة لأول مرة الاتحادات النوعية العربية، كما أنها كانت الأولى التي تجمع بين وزراء المالية العرب ومحافظي البنوك المركزية وممثلي القطاع الخاص، كما تقرر انتظام عقد اجتماعات هذه القمة بشكلٍ دوري كل عامين.

وقد حمل الإعلان الصادر عن القمة عنوان "الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي" حيث تم الاتفاق على مجموعة من القرارات شملت العديد من المجالات " التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، الأزمة المالية العالمية، الاستثمار، التمويل والمؤسسات المالية، الإحصاء، القطاع الخاص، التنمية البشرية، التعليم والبحث العلمي، الخدمات الصحية، الحد من البطالة، المرأة، الشباب، الهجرة، الإسكان، التنمية الزراعية والأمن الغذائي، التنمية الصناعية، التجارة، تجارة الخدمات، الاتصالات وتقنية المعلومات، الملكية الفكرية، السياحة، الطاقة، النقل، البيئة، الأمن المائي، المجتمع المدني، العلاقات العربية الدولية، البناء المؤسسي ".

وفيما يخص "التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي" فقد أكدت الدول المشاركة على أهمية مضاعفة الجهود لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، باعتباره هدفاً أساسياً تسعى لتحقيقه كافة الدول العربية، وركيزة أساسية لدفع العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، بما يحقق تطلعات الشعوب العربية، ويجعلها أكثر قدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي، والتعامل مع التجمعات السياسية والاقتصادية الدولية.

أما بالنسبة "للأزمة المالية العالمية" فقد تم الاتفاق على إتباع سياسات نقدية ومالية تعزز قدرة الدول العربية على مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية والمشاركة الفاعلة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي، وتفعيل دور المؤسسات المالية العربية لزيادة الاستثمارات العربية البينية ودعم الاقتصاد الحقيقي للدول العربية.

وفيما يتعلق "بتنمية الاستثمارات البينية" فقد تم التأكيد على أهمية تشجيع الاستثمارات العربية البينية، وتوفير المناخ الملائم والحماية اللازمة لها، وتسهيل حركة رؤوس الأموال العربية بين أقطار الوطن العربي، وتوسيع نطاق وآليات تنفيذ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

فيما يخص "التمويل والمؤسسات المالية" فقد تم التأكيد على التوجيه بتعزيز دور الصناديق والمؤسسات المالية العربية المشتركة والوطنية، وتطوير مواردها، وتسهيل شروط منح قروضها، وتطوير آلياتها ونوافذها لتمويل مشروعات البنية الأساسية لتتمكن من المساهمة في تمويل مشاريع التكامل الاقتصادي العربي بالاشتراك مع القطاع الخاص، وتوفير التسهيلات الائتمانية للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بما يسهم في مواجهة التحديات الاجتماعية.

وفيما مجال "تشجيع القطاع الخاص" فقد دعت القمة إلى توفير المقومات الاقتصادية والبيئة القانونية الملائمة لعمل القطاع الخاص، وإزالة العقبات التي تحد من ممارسة دوره الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وتعزيز دوره في بناء التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، وتسهيل انتقال الأفراد، خاصة رجال الأعمال، وإزالة أية عقبات تعترض انتقال رأس المال العربي بين الدول العربية.

وبالنسبة "للتنمية الزراعية والأمن الغذائي" فقد تم التأكيد على العمل على زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين معدلاته، وتشجيع الاستثمار في التنمية الزراعية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير المناخ الاستثماري الملائم لذلك، وسرعة تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية التي أقرتها قمة الرياض ٢٠٠٧، للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي باعتبارهما من أولويات الأمن القومي العربي.

وفيما يخص "تنمية التجارة البينية" فقد تم التوجيه بالعمل الفوري على إزالة العقبات التي لا زالت تعترض التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية ٢٠١٠، تمهيدا لإقامة الاتحاد الجمركي العربي في موعد مستهدف عام ٢٠١٥، كخطوة أساسية للوصول إلى تحقيق السوق العربية المشتركة في أفق زمني مستهدف عام ٢٠٢٠.

وقد دعت القمة بالنسبة "للتعاون في مجال الطاقة" إلى تعزيز التعاون العربي في مجال الطاقة، لا سيما تحسين كفاءتها، وترشيد استخدامها، كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة،وتعزيز شبكات الربط الكهربائي العربي القائمة وتقويتها، وإنشاء سوق عربية للطاقة الكهربائية، وكذلك تعزيز شبكات الغاز الطبيعي وتوسيعها، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في استثماراتها وإدارتها، وتوسيع استخدام تقنيات الطاقة المتجددة، والطاقة النووية للأغراض السلمية في عمليات الإنتاج.

وفيما يخص "التعاون في مجال النقل" فقد دعت القمة إلى تحقيق ربط شبكات النقل البري والبحري والجوى فيما بين الدول العربية، باعتبارها شرايين أساسية لحركة التجارة والسياحة والاستثمار والعمالة داخل المنطقة العربية، مع ربطها مع محيطها الإقليمي، والسعي لرفع مستوى تنافسية مرافق النقل العربية، من خلال التوجه إلى سياسات تحرير خدمات النقل فيما بين الدول العربية وعلى الأخص في تنفيذ برنامج فتح الأجواء بينها، وكذلك من خلال تطوير الأطر التنظيمية، بهدف جذب حصة أكبر من حركة النقل العالمية، مستفيدين من الموقع الجغرافي المتميز للمنطقة العربية.

هيئة تحرير جديدة للمجلة:

قرر مجلس إدارة الجمعية في اجتماعه الأول الذى عقد بالقاهرة بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠٠٨ تشكيل هيئة تحرير جديدة لمجلة الجمعية "بحوث اقتصادية عربية" من كل من:

١. د.محمد سمير مصطفى (رئيساً للتحرير)
٢. د.هشام البساط
٣. د.كريمة كريم
٤. د.نبيل حشاد
٥. د.مكرم صادر

تخفيض رسوم الاشتراك في الجمعية

أقرت الجمعية العمومية في اجتماعها بالقاهرة بتاريخ ٢/ ١١/ ٢٠٠٨ تخفيض رسوم الاشتراك بالنسبة للأعضاء العاملين من ٥٠ دولار إلى ٢٥ دولار (أو ما يعادلها). كما قررت أيضاً تخفيض رسم الاشتراك بالنسبة للأعضاء المنتسبين من ٢٥ دولار إلى ١٥ دولار (أو ما يعادلها)، ابتداء من عام ٢٠٠٩، وذلك تشجيعاً للباحثين المتميزين في الدول العربية المختلفة على الانضمام للجمعية.

ملف التكريم

إستمراراً للنهج الذي اتبعته الجمعية في تكريم رموز الفكر الاقتصادي والقومي على مستوى الوطن العربي، قامت الجمعية – على هامش مؤتمرها العلمي التاسع الذي عقد بالقاهرة في نوفمبر ٢٠٠٨ – بتكريم كل من الدكتور/ سليم الحص رئيس وزراء لبنان الأسبق وأحد رموز العمل الوطني في لبنان والعالم العربي، والمرحوم الدكتور/إبراهيم سعد الدين المناضل القومي العربي وأحد الأعضاء المؤسسين للجمعية منذ أن كانت "فكرة" و "حلم" في عام ١٩٨٣ وحتى أصبحت واقعاً ملموساً نفخر جميعاً بالانتماء إليه، وهذا الملف يحتوي على موجز الكلمات التي تم إلقاؤها في هذه المناسبة، وذلك توثيقاً للحدث وترسيخاً لمبدأ "الوفاء".

الدكتور
سليم الحص

ضمير لبنان والعرب

الراحل الدكتور
إبراهيم سعد الدين

مناضل وأب وعالم رفيع الأخلاق

ASFER

سليم الحص .... ضمير لبنان والعرب

أولاً : كلمة الدكتور / خير الدين حسيب

إن هذا التكريم يحمل الكثير من المعاني؛ فسليم الحص نموذج نادر، ليس في لبنان فقط، ولكن على مدى الوطن العربي أيضاً، للمثقف الملتزم بقضايا وطنه وأمته، وللسياسي الذي مارس السياسة في وطنه في ظروف صعبة للغاية، واستطاع أن يحافظ خلالها على مبادئه وقيمه وخُلقه، في بلد له نسقه الخاص في العمل السياسي، ويصعب فيه الحفاظ على كل تلك المبادئ والقيم، وقد اضطره ذلك، وحفاظاً على تلك المبادئ والقيم، إلى العزوف عن العمل السياسي المباشر، والاقتصار على "العمل الوطني". فكان -وخلال العقد الأخير بشكل خاص- مرجعية وطنية وقومية، تتصدى بعمق وجرأة وشجاعة لما يشغل ويواجه هذه الأمة من أحداث، ولا أغالي إذا قلت إنه قَدّم ويُقدم مثالاً نادراً في ذلك.

في كلّ المراحل النضالية المتواصلة منذ سبعينيات القرن الماضي، سطعت شخصية سليم الحص كمفكرٍ، واقتصاديٍّ، وسياسيٍّ، ورجلِ دولة، ومناضلٍ، وناقدٍ، وإنسانٍ حضاريٍّ متكامل مما حمل المعترفين بدوره على إطلاق لقبٍ عليه يجمع تلك الصفات والأدوار جميعاً: "ضمير لبنان والعرب". رجل الأخلاق والقيم هو. رجلُ المبادئ الذي لا يساوم ولا يهادن. رجلُ المعارضة الدائمة للفساد والظلم. رجلُ الحرية والوحدة والاتحاد والتنمية والإبداع الحضاري هو هذا الرجل.

وللمرء أن يتساءل عن كيفية تمكن الدكتور الحص أن يحافظ ويستمر في الحفاظ على هذه القيم والمبادئ التي يتحلى بها في وسط مثل لبنان - له منظومته الخاصة من القيم والسلوك - وكيف لم يتأثر بها أو يجاريها رغم كل الظروف التي مرّ بها لبنان ومرّ بها الدكتور الحص؟ إنها حالة نادرة ونموذج يصعب تكراره، ومن حسن حظ لبنان أن فيه مثل الرئيس الحص وبهذه الصفات النادرة.

ثانياً : كلمة الدكتور / هشام البساط

"قلائل هم رجال السياسة الذين تنجدل أحداث حياتهم الشخصية في قيمها الأساسية بمواقف تاريخهم السياسي في تقلباته المفاجئة، كما هو الحال في مسار حياة الرئيس سليم الحص، في انسجام وشفافية وصدق".

فالرئيس الحص لم يكن سياسياً تقليدياً في ظروف أبعد ما تكون عن التقليدية، وبالرغم من هدوئه وتأنيه فقد استطاع أن يتفرد بوجه سياسي واضح ونقي وإنساني، وأن يكون رائداً في نهجه الخاص الرافض للسلطة والصولجان وهو في خضم أحداثها.

وحاول الدكتور الحص في هذه المداخلة أن يستعيد هذه الأحداث من خلال رقة الصداقة ومسؤولية المعرفة ووطنية الخيارات وهو الرئيس المسؤول العارف والوطني ومنها :

عصاميّ النشأة ونقاوة الروح:

ولد "سليم الحص" في العشرين من كانون أول (ديسمبر) ١٩٢٩ في حي زقاق البلاط من بيروت. وكان والده "أحمد" صيدلانيا تخرج فى كلية الطب في جامعة اسطنبول، ثم تزوج من ابنة عمه "وداد" ورزقا خمسة أولاد، ثلاث بنات ثم صبيين وكان أصغرهم "سليم".

وقد بدأ سليم دراسته في مدرسة المقاصد الإسلامية ثم انتقل إلى (الآى سى) بدافع الرغبة في تعلم اللغة الانكليزية، بعدها انتقل إلى الجامعة الأميركية بفضل سجله الدراسي المتميز والدعم الذي حصل عليه من الشيخ سعيد حماده، كما اختار دراسة الاقتصاد وإدارة الأعمال وتخرج منها بتفوق عام ١٩٥٢.

عمل في شركة التابلاين لنقل النفط محاسباً لمدة سنتين، ثم في غرفة التجارة والصناعة في بيروت بعد أن شجعه الأستاذ برهان الدجاني على متابعة دراسته لنيل شهادة الماجستير. تعرف خلال وجوده في غرفة التجارة والصناعة إلى ليلى فرعون وتمت صلة المحبة وتزوجا في العام ١٩٥٧ ورزقا ابنتهما الوحيدة وداد. كما درس في الجامعة الأميركية عام ١٩٥٥، مبادئ المحاسبة العليا ونال في الوقت نفسه شهادة الماجستير من الجامعة عام ١٩٥٧، ثم تابع دراسته في الولايات المتحدة، حيث توجه إلى جامعة إنديانا ثم انتقل إلى واشنطن لإعداد أطروحته وكان موضوعها: "الدور الذي يمكن أن يقوم به مصرف مركزي في لبنان". ولم يكن قد أنشئ مصرف لبنان بعد.

ولقد نال الدكتوراه في العام ١٩٦١، وعاد للتدريس في الجامعة الأميركية في بيروت، حيث درس اقتصاد الأعمال والاقتصاد الهندسي والاقتصاد الكلي والمحاسبة.

وفي العام ٦٣-١٩٦٤ شغر منصب رئاسة دائرة الأعمال وأسندت إليه هذه المهمة. وفي هذه الأثناء ورده عرض من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في الكويت لتولي مهمة المستشار المالي للصندوق لمدة سنتين.

معارك الحياة واختبار السياسة:

لدى عودته إلى بيروت من الكويت انفجرت أزمة بنك إنترا عام ١٩٦٦، فكان زلزالاً مصرفياً نجمت عنه تداعيات بعيدة الأثر على الاقتصاد الوطني اللبناني ولقد شكل وزير المال الدكتور خليل سالم لجنة النظر في الحلول الممكنة لأزمة إنترا برئاسته وعضوية الدكتور سليم الحص والمحامي سامي شماس، حيث طرح الدكتور الحص تحويل ودائع المصرف المتعثر إلى أسهم في رأس مال شركة مالية تقوم على أنقاض المصرف، وهو الحل الذي اعتمد في نهاية المطاف.

بعد ذلك تولى الدكتور الحص رئاسة أول لجنة للرقابة على المصارف. كما عين الياس سركيس حاكماً لمصرف لبنان. ولقد اتخذا معاً قرارات الإصلاح المصرفي التي قامت بتصفية عدد من المصارف ودمج بعضها وإعادة هيكلة البعض من المصارف.

توطدت علاقته مع الحاكم على قاعدة الثقة المتبادلة، حيث شارك في المباحثات الجارية لإنشاء مصرف الإنماء الاقتصادي والسياحي، الذين عين رئيساً له عام ١٩٧٣، ثم انتخب الياس سركيس رئيساً للجمهورية رئيساً للجمهورية وطلب من الدكتور الحص وضع تصور عام لبرنامج الإنماء والإعمار، كما كلفه تشكيل حكومة التكنوقراط التي حظيت بسلطات تشريعية استثنائية.

معاندة الحرب وجروح الوطن:

استمرت الأزمات السياسية والأمنية في لبنان واجتاحت اسرائيل جنوب لبنان في حزيران ١٩٨٢، وصولاً إلى العاصمة بيروت، التي أظهرت مقاومة أسطورية للحصار الاسرائيلي المدمر والخانق طوال أكثر من ثمانين يوماً.

وعندما انتخب الرئيس أمين الجميل رئيساً للجمهورية إثر اغتيال أخيه بشير، وفي اليوم الأول من عيد الأضحى في العام ١٩٨٤، كان الرئيس الحص في طريقه إلى منزل المفتي الشيخ حسن خالد إلى صلاة العيد، وقبل وصوله انفجرت سيارة في وجهه وقتلت سائقه ودرّاجان كانا يتقدمان الموكب وامرأة في الجوار.

في العام ١٩٩٢ ترشح الرئيس الحص للانتخابات عن بيروت على رأس لائحة "الإنقاذ والتغيير" ولقد فازت اللائحة بالكامل.

وفي العام ١٩٩٦ ترشح الرئيس الحص مجدداً وفاز هو والأستاذ محمد يوصف يوسف بيضون في هذه الانتخابات.

وفي العام ١٩٩٨ انتخب العماد إميل لحود رئيساً وأجرى مشاورات كلف إثرها الرئيس الحريري تأليف الحكومة لكنه اعتذر، وجرت مشاورات ثانية كلف فيها الرئيس الحص تأليف الحكومة التي كان لها إنجازات كثيرة، أهمها:

وضع أول برنامج للتصحيح المالي في لبنان عام ١٩٩٩.

كما تم في هذه الفترة دحر الاحتلال الاسرائيلي للجنوب عام ٢٠٠٠.

ثم جرت انتخابات نيابية لم يفز فيها الرئيس الحص، وأثرها أعلن الرئيس الحص خروجه نهائياً من حيز العمل السياسي إلى حيز العمل الوطني.

إن سليم الحص في بيته الصغير العادي الذي لم يبدله، لا غرور المراكز ولا المال المبعثر، ولا سلطة السياسة استمعت إليه يستجمع متأملاً ومحللاً ذكريات النفس، وأحلام الوطن الذي يحب.

على الجدار المقابل كانت لوحة تحمل شعاراً له: "يبقى المسؤول قوياً إلى أن يطلب أمراً لنفسه"، ولوحة لزوجته المبتسمة لها من عليا غيابها.

كان مطر بيروت يتناثر على النافذة التي يطل منها على المدينة، سياسي إنساني يظلل بقامته عقداً كاملاً من تاريخ لبنان الحديث " دون أن يطلب شيئاً لنفسه"، كشعاع نقي مضيء، كمنارة تحتاج إلى نورها الكريم والمطمئن في هذا الزمن المكفهر

وفي رده على كلمات التكريم، أشار الدكتور سليم الحص إلى إننا نتطلع إلى زمن يغدو فيه الاقتصاد العربي متميزاً في نموه وإنتاجه واستقراره كي يكون كما ننشد جميعاً مصدراً لرفاه الشعب العربي وحصناً لمنعته وحريته وسيادته على أرضه. ولكننا نشعر أننا مازلنا بعيدين كل البعد عن المبتغى. فالاقتصاد العربي مجزّأ لا بل مفتت بتبعثر الوطن العربي كيانات سياسية متباينة، وأحياناً كثيرة متنابذة. فالشأن القطري يطغى على الشأن القومي في أغلب الحالات.

أنعم الله على الأمة موارد طبيعية غنية، منها النفط والغاز، ومنها الموقع الاستراتيجي، ومنها المياه، ومنها الأرض الواسعة والخصبة، ولكننا لم نتمكن حتى هذه اللحظة من استثمار هذه الثروة في بناء اقتصاد متنام منيع مستقر، لعل طمع القوى العالمية الكبرى في ثروتنا كان من أسباب تخلفنا عن الركب، وتلك القوى قادرة على استغلال مواردنا خلافاً لمصلحتنا القومية، كما هي قادرة على تغليب النظرة القطرية على النظرة القومية في توجهاتنا السياسية والاستراتيجية، وفي ذلك مصلحة حيوية للصهيونية وكيانها الإسرائيلي وسط اليمّ العربي. فباستمرار التشرذم العربي يبقى الكيان الصهيوني الغاصب مستبداً بمسار المنطقة العربية ومصيرها.

لذا قولنا المتكرر إننا نحن ـ العرب ـ لن تقوم لنا قائمة اقتصادياً، ومن ثم سياسياً وحضارياً، ما لم نوفق إلى القضاء على حال الشرذمة التي تسيطر على واقعنا، ولنا أسوة بأوروبا، لا بل نحن نؤمن بأننا أولى بالاتحاد من أوروبا. فنحن نجمع بيننا لغة واحدة، بينما كل بلد أوروبي له لغته. واللغة من المقومات الأساسية للبيئة الثقافية. فلا غلو في القول إننا نحن العرب نجمع بيننا خيوط ثقافة مشتركة. وبين القوى الأوروبية تاريخ طويل من الصراعات الضارية، كان آخرها الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية إبان القرن العشرين. فإذا بهذه القوى تتوحد في ما يسمى الاتحاد الأوروبي اليوم. أما نحن ـ العرب ـ فلنا تاريخ مشترك طويل فيما بيننا، وهذا التاريخ المشترك أنجب ما يمكن أن يسمى تراثاً مشتركاً، وإذا كان الأوروبيون يتمتعون بوعي المصير المشترك، مما كان له فعله في دفع الشعوب الأوروبية إلى الانضواء في اتحاد يجمعها اليوم، فإننا نحن العرب محكومون بوعي مماثل، إذ نشعر بأن مصيرنا نحن العرب، من المحيط إلى الخليج، متداخل ومتلازم لا بل واحد؛ بناء على كل هذه الاعتبارات نقول إننا أولى بالاتحاد من الأوروبيين.

هناك من يزعم أن الرابط العربي لحق به شيء من الوهن في الآونة الأخيرة، بدليل أن التفاعل العربي المشترك الذي كان في عقود سابقة يزلزل الشارع العربي من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق إزاء قضايا قومية مشتركة، لم يعد له أصداء مدوية هذه الأيام إذ يبدو الشارع العربي وكأنه

هاجع. هذا غير صحيح على الإطلاق بدليل أنه عندما تعرض لبنان لعدوان إسرائيلي غاشم في حرب صيف العام ٢٠٠٦، هبّ الشارع العربي هبّة رجل واحد من أقصى المغرب إلى أقصى المشرق انتصاراً للبنان في مواجهة العدوان. وما زالت قضية فلسطين قضية العرب المركزية بلا منازع. وهي حية أبداً في ضمير كل مواطن عربي. والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان في هذا الصدد: ما سر هذه الهدأة ، ولا نقول الهجعة، العربية عموماً هذه الأيام.

نحن نرى الجواب في حقيقة راهنة. فلقد تعلمنا نحن –اللبنانيين– من تجاربنا القاسية أن المواطن في حال واجه مشكلة وقضية، طغت المشكلة في نفسه على القضية، لا تسلْ أماً تبحث عن قوت لطفلها الجائع كيف تحرر القدس؟ فتحرير القدس قضية كبرى. ولكن مع ذلك سيكون جواب الأم بطبيعة الحال: أعطني قوتاً لطفلي. هذا الواقع تدركه القوى الطامعة فينا فإذا بها تفتعل المشاكل لشعوبنا بحيث تشغلها بمشاكلها عن قضاياها. بكل بساطة نقول إن شعوبنا العربية منشغلة اليوم بمشاكلها عن قضاياها، ولكنها غير غافلة عن قضايا المصير وفي مقدمتها قضية القدس وفلسطين. يجب أن نعي هذا الواقع كي نعمل على تجاوزه.

نعود إلى حيث بدأنا لنقول: لن تقوم لنا نحن العرب قائمة إلا بالاتحاد، أسوة بأوروبا، ونحن أولى بالاتحاد من أوروبا. ولنسر على الدرب الذي سلكته أوروبا في إتحادها الذي انطلق بسوق مشتركة بين عدد ضئيل من الأقطار الأوروبية ثم تطور إلى منطقة حرة وانتهى باتحاد متكامل له عملة مشتركة يتبناها عدد كبير من أعضائه. انطلق الاتحاد الأوروبي اقتصادياً ثم اكتسب مع الزمن مزايا سياسية، والوجه السياسي للاتحاد يزداد مع الزمن اتساعاً وعمقاً. علينا نحن –العرب– أن نسلك هذه الطريق؛ فنبدأ بتقارب اقتصادي ونتطور، كما تطورت أوروبا، إتحاداً اقتصادياً ذا أبعاد سياسية متعاظمة.

وفي المناسبة نتساءل: أين هي المشاريع العربية التي طرحت في الماضي لإقامة سوق عربية مشتركة ومنطقة عربية حرة؟ ماذا حل بهذه المشاريع التي تعبر عن طموحاتنا وتشكل محطات لا مناص منها توصلاً إلى الهدف الأبعد وهو الاتحاد العربي الذي يترجم وحدة الأمة حالاً ومصيراً؟

ختاماً نقول إن الطريق إلى الاتحاد العربي إنما يمرّ بالضرورة في التنمية الديمقراطية في الأقطار العربية كافة. بغير ذلك لن يكون الإتحاد معبّراً عن إرادة الشعب العربي الحرة وبالتالي لن يكون راسخ القواعد. ثم إن التنمية الحقيقية –بمعناها الشامل– الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، لن تكون متاحة للعرب على الوجه المنشود إلا في كنف اتحاد يؤمن التكامل بين الأقطار العربية ويجعل من العالم العربي سوقاً موحدة ذات قوة دافقة ويشق طريق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والمواقع الاستراتيجية لشعوب الأمة ويدرأ عنها –بما قد يكتسب الاقتصاد العربي من كفاية ذاتية– الأزمات الدولية قدر الإمكان من مثل الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم أجمع وانعكست خسائر فادحة على بعض الاقتصادات العربية ذات الانكشاف المتناهي على العالم الخارجي.

تكريم الدكتور
إبراهيم سعد الدين

مناضل وأب وعالم رفيع الأخلاق
نموذج لجيل قلّ أن يجود به الزمان

كلمة الدكتور / محمد محمود الإمام

"ذهب إبراهيم سعد الدين وترك لنا ذكراه العطرة .. ترك للوطن ذخيرة من عصارة فكره وجهده، وترك للفكر الاشتراكي نضالا طويلا وفكرا مستنيرا يضيء له طريق المستقبل، وترك لأصدقائه ذكريات لا تمحي، ومشاعر لا تخبو جذوتها. وكان لي حظ أن أشارك في ثلاثتها، وأن أعتز بذكرى صداقة قل أن يجود الزمان بمثلها. فقد بدأت صداقتنا في مدرجات كلية التجارة عام ١٩٤١، فشهدت سنوات الجامعة الأربع نمو صداقة عززها تنافس شريف لمجموعة طيبة ضمت إبراهيم صقر وفتحي المتبولي، على المراكز الأولى إلى أن انفرد كل منا بصدارة شعبته: سعد الدين لإدارة الأعمال وصقر للعلوم السياسية، والمتبولي للمحاسبة، تاركين لي شعبة الاقتصاد. ثم تزاملنا كمعيدين إلى أن نما إلى علمي أن الكلية فضلت عليه في بعثة علمية من كان من بين تلاميذه. وعندما أخبرته بالأمر الذي كان أول سلسلة من الاستبعادات عاشها طيلة سني كفاحه، تلقى الأمر بهدوء وقال لئن ضنوا عليّ بحقي

فسوف أسافر على نفقتي الخاصة، وتوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، معقل إدارة الأعمال في ذلك الوقت. وبعد قليل اتصل بي مبديا دهشته من مدى سطحية الشعب الأمريكي، وعجزه عن إدراك واقع الأمور، وعزوفه عن إعمال الفكر في شؤون البشر. ولا أعتقد أن تغيرا حدث على مدى الستين عاما التي مضت على حديثه هذا. وعندما أتم دراسته أوصى أساتذته الأمريكان بأن يستفاد منه في البحث العلمي لأنه يتمتع بعقلية تحليلية رفيعة ... غير أن القدر كان يخبئ له شيئا آخر.

عاد إبراهيم إلى صفوف مدرسّي كليته في السنوات الأولى للثورة، فإذا بمراكز الضعف التي حاربته قبل الثورة تواصل اضطهاده بعد قيامها، فصدر قرار بفصله من هيئة التدريس بدعوى "أن له شخصية قوية تؤثر على الطلبة" .. فضحكت يومها قائلا بمرارة أن هذه شهادة لنا بضعف الشخصية. ومع ذلك ظل متمسكا بمبادئه معتزا بكرامته، إلى أن قيض الله له إبراهيم حلمي عبد الرحمن، فاختاره سكرتيرا عاما لمعهد التخطيط القومي، وعندها أعرب عن امتنانه له بأن قال .. لو طلب مني أحد أبنائي لقدمته له عن طيب خاطر. وبفضله أمكن إقامة جهاز للمعهد يتصف بالكفاءة، وكانت فترة اقتربنا فيها كثيرا من بعضنا في التفكير للنهوض بهذا البلد. وعندما أنشئ معهد الإدارة العامة اختاره فؤاد شريف أمينا عاما له، فانتقل إليه، ومرة أخرى ساهم في البناء وفي إقامة صرح آخر كان له شأنه في تنمية القدرات البشرية لتتحمل أعباء التنمية التي كانت حقلا جديدا وضعت الثورة أول سطوره. وكان المعهد تحت إشراف زكريا محيي الدين، الذي ترأس في ١٩٦٤ الجهاز المركزي للمحاسبات بعد أن استحدثت فيه إدارة مركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء.

وأخرى للبحوث والعمليات. فاختار إبراهيم رئيسا للأولى، وكانت الثانية من نصيبي. فالتقينا مرة أخرى لعمل من أجل الوطن واتفقنا على تغيير مفهوم الرقابة؛ ليتحول من اصطياد الأخطاء وإنزال العقاب، إلى تحسين الأداء وبناء القدرات. وأنجز الكثير بالعدد المحدود من العاملين الذي تم تعيينه في ست إدارات عامة كانت تحت إشرافه. ومرة أخرى انتقل إبراهيم ليشارك في بناء صرح جديد، هذه المرة كمدير للمعهد الاشتراكي. فكان خير مكان تظهر فيه مواهبه الفذة في التحليل وإسهاماته العميقة في الفكر الاشتراكي، ترك بصمات عميقة في عقول وقلوب أفواج توالت على ذلك المعهد. ومع ذلك عندما نشر رأيا انتقد فيه بعض أخطاء التخطيط، دعي إلى زيارة قصيرة للسجن، خرج منها ليلتقي بعبد الناصر، الذي أكد له أنه يرحب بالانتقاد إذا كان في محله شريطة أن يعرض عليه مباشرة. وجعل منه ومن صديقنا إسماعيل صبري مستشارين له، سعيا منه للنهوض بعملية التحول الاشتراكي في ذلك الوقت.

وفي السبعينات لحق بأولاده الاضطهاد الذي عانى منه، فهاجر ابنه إلى العراق ليتم دراسته للطب، ومع ذلك لم يسلم من الاعتقال. أما ابنته التي تخرجت بامتياز من شعبتها في كلية الاقتصاد، فقد حرمت من وظيفة معيد كانت تستحقها بجدارة. وعندما خلت رئاسة مشروع الأمم المتحدة للمساعدة في بناء المعهد العربي للتخطيط بالكويت التي كان يشغلها صديق آخر هو محمود شافعي، انتقل إليها إبراهيم فقاد السفينة بحنكته المعهودة، وما زال المعهد يحمل الكثير من بصماته التي جعلته أحد أعمدة التكامل والتنمية العربيين. وانتقل بعد ذلك إلى العمل على صعيد العالم الثالث، فأدار الفرع الخاص بالشرق الأوسط لمنتدى العالم الثالث، وساهم في بناء المنتدى مع إسماعيل صبري وسمير أمين، وفي إدارة دراسة المستقبليات العربية بالمنتدى، والتنمية العربية في مشروع استشراف المستقبل العربي لدى مركز دراسات الوحدة العربية، وعاد ليكون أحد أعمدة مشروع "مصر ٢٠٢٠" بجانب إسماعيل صبري وإبراهيم العيسوي، وطوال الوقت لم يتوقف عن الإسهام بدراسات متعمقة في شؤون التنمية، وعن فتح باب تجديد الفكر الاشتراكي على مصراعيه.

ما زلت أختيله في مكتبه المتواضع، أدخل عليه فأجده إما يقرأ كتابا جديدا، أو يكتب شيئا مفيدا، ونتناقش فيما قرأه أو كتبه، وظل دائما عازفا عن الشكوى مما عاناه، مبتعدا عن - الإساءة حتى لمن عاداه - حقا كان نموذجا ما أحوج شبابنا اليوم لأن يستخلص من تاريخه العبر الحسنة!"

كلمة الدكتور / إبراهيم العيسوى

"أما هذه الأحزان من نهاية؟!

اللهم لا اعتراض، ولكن يشق علي النفس أن يتوالي رحيل قمم في العلوم والسياسة والفنون والآداب والتفاني من أجل نهضة الوطن، وذلك في الوقت الذي تشتد حاجة الوطن إلي هذه القمم، ودون أن تلوح في الأفق أمارات واضحة بإمكان تعويض هذه القمم في وقت قريب.

لقد انضم إلي ركب القمم الراحلة في صباح الخميس ١٨ سبتمبر د. إبراهيم سعد الدين عبد الله. ففقدت مصر والأمة العربية برحيله علماً من أعلام الإدارة والاقتصاد والتخطيط، ومفكراً من مفكري الاشتراكية المرموقين، ومناضلاً شديد البأس من أجل الاستقلال والحرية والاشتراكية والوحدة العربية.

عرفت الدكتور إبراهيم عن قرب منذ ٢٧ سنة، وإن كنت قد تعرفت عليه عن بعد من بعض كتاباته قبل ذلك. وتوثقت علاقتي به من خلال منتدي العالم الثالث الذي تولي إدارته بالاشتراك مع رفيق عمره وشريك نضاله د. إسماعيل صبري عبد الله ، ومن خلال زمالتنا في حزب التجمع الذي كان أحد كبار مؤسسيه وأحد قادته العظام. وتوطدت العلاقة وتعمقت منذ ١٩٩٥ عندما طرح د.إسماعيل صبري مشروع مصر ٢٠٢٠ ، وعندما بدأ الإعداد للمشروع علي امتداد ما يقرب من سنتين ؛ ومنذ أواخر ١٩٩٧ عندما تفرغت للعمل باحثاً رئيسياً لمشروع مصر ٢٠٢٠، تحولت العلاقة المتقطعة إلي علاقة يومية استمرت نحو عشر سنوات، وقد أتيح لي خلال تلك الفترة أن أتعرف علي جوانب مهمة من شخصية د.إبراهيم ومسيرة حياته العلمية والسياسية، فضلاً عن التعرف عن كثب علي طريقته في التفكير وأسلوبه في النقاش و منهجه في التعامل مع الناس، وأن أتعلم من ذلك كله دروساً قيمة.

الأب والعالم

وعندما كنت أجلس معه للنظر في مشكلات العمل أو تبادل الرأي في القضايا العلمية والسياسية، كان يتملكني إحساس طاغ بأنني لست فقط أمام رجل عميق التفكير، سلس المنطق، قوي الحجة، بل إنني أمام أب عطوف أو أخ أكبر كريم أيضاً، وذلك لفرط بساطته وهدوئه ودماثة خلقه ،وفضلاً عن ذلك فإنه كان علي درجة من التواضع والتبسط في تعامله مع الناس، بحيث أن الجاهل بقدره لا بد وأن يدهش دهشة كبيرة عندما يكتشف أنه - علي تواضعه وبساطته - عالم كبير ومناضل صلب.

لقد كان د.إبراهيم من أوائل من سعوا إلي الجمع بين علم الإدارة وعلم الاقتصاد، وذلك عندما أعد رسالته للدكتوراه في النصف الأول من خمسينيات القرن العشرين عن هيكل السوق في حالتي المنافسة والاحتكار. وبالرغم من أن تخصصه الأصلي هو الإدارة ، فإن سعة علمه بالاقتصاد قد وضعته في صفوف الاقتصاديين المرموقين.وكان هذا الجمع بين الإدارة والاقتصاد من علامات تميز منهجه في التفكير ومن أسباب عنايته الفائقة بالنواحي العملية إلي جانب اهتمامه بالنواحي النظرية.

وقد بدأ د.إبراهيم حياته العملية معيداً ثم مدرساً بكلية التجارة بجامعة القاهرة .ثم انتقل إلي وزارة التخطيط للعمل خبيراً بها في ١٩٥٩-١٩٦٠ عند إعداد أول خطة خمسية لمصر. واختير للعمل

بمعهد التخطيط القومي عند تأسيسه في ١٩٦٠ علي يد الراحل العظيم إبراهيم حلمي عبد الرحمن. فكان أول أمين عام للمعهد. فضلاً عن كونه أستاذاً به حتي ١٩٦٢ ، وبعد فترة قصيرة من العمل أستاذاً بالمعهد القومي للإدارة وعضواً بمجلس إدارته ، ثم وكيلاً فنائباً لرئيس الجهاز المركزي للمحاسبات. عمل مديراً للمعهد العربي للتخطيط بالكويت في الفترة ١٩٧٢- ١٩٨٠ عندما كان المعهد مشروعاً من مشروعات الأمم المتحدة . ولذا فإن د.إبراهيم سعد الدين يعد بحق أحد مؤسسي التخطيط في مصر والوطن العربي.

وللفقيد العزيز مساهمات علمية قيمة كثيرة. أذكر منها كتابه عن أزمة الأرصدة الإسترلينية (١٩٥٠) ، وكتاب عناصر التسويق(١٩٥٨)، وكتاب السياسات الإدارية والتغير الاجتماعي(١٩٧٠)، وكتاب حركة القوي العاملة العربية(١٩٨٢). كما حرر وشارك في تأليف كتاب التنمية العربية في إطار مشروع استشراف المستقبل العربي(١٩٨٩).وللدكتور إبراهيم أوراق ومقالات قدمت في مؤتمرات وندوات ومجلات علمية متعددة، خاصة في موضوعات إدارة القطاع العام والتنمية الاقتصادية العربية وحركة العمالة بين الدول العربية.

مستقبل بديل

ومن أبرز الأعمال العلمية التي شارك د.إبراهيم فيها إدارياً وبحثياً:مشروع المستقبلات العربية البديلة في منتصف الثمانينيات، ومشروع مصر ٢٠٢٠ في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦. وهما من أهم المشروعات البحثية التي تولاها منتدى العالم الثالث الذي أسسه د.إسماعيل صبري عبد اللّه في ١٩٨٠ وتولي رئاسته، بينما شغل د.إبراهيم منصب مديره العام حتي توقف العمل به في منتصف ٢٠٠٧.

وبرحيل د.إبراهيم فقدت الحركة الاشتراكية في مصر والوطن العربي قطباً من أقطابها الكبار علي صعيدي الفكر والعمل السياسي. فقد كان مناضلاً صلباً من أجل الحرية والاستقلال والاشتراكية منذ الأربعينيات، وقد عاني السجن والفصل من الجامعة وغير ذلك من ألوان الاضطهاد بسبب انضمامه للحركة الشيوعية وبسبب مواقفه المبدئية.

وفي فترة الوفاق بين اليسار المصري والنظام الناصري(١٩٦٤-١٩٧١)، تولي د.إبراهيم منصب مدير معهد الدراسات الاشتراكية الذي تعلمت فيه أعداد كبيرة من المصريين مبادئ الاشتراكية والتنظيم الاشتراكي للاقتصاد والمجتمع.كما كان عضواً فاعلاً في الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي حتي وقوع الانقلاب الساداتي المعروف بثورة التصحيح في مايو ١٩٧١.

وإبراهيم سعد الدين من مؤسسي حزب التجمع وهو واحد من قادته العظام.وفضلاً عن مساهماته في أعمال وقرارات الهيئات القيادية للحزب منذ أوائل الثمانينيات، وكتاباته القيمة في "الأهالي"، كانت له مساهمات مهمة في أعمال المكتب الاقتصادي للحزب وفيما صدر عنه من تقارير وأوراق وكتب، لا سيما التقرير الذي قدم إلي المؤتمر الاقتصادي في فبراير ١٩٨٢، وتقرير دعم الفقراء ودعم الأغنياء في ١٩٨٥، وتقارير الرد علي بيانات الحكومة ومشروعات الخطة والموازنة والقوانين والقرارات الاقتصادية المختلفة. كما تولي د.إبراهيم رئاسة مجلس إدارة مجلة "اليسار الجديد"، وكان آخر المواقع الحزبية التي شغلها موقع الأمين العام للمجلس الاستشاري للحزب الذي يرأسه زعيم الحزب خالد محي الدين.

وكان الدكتور إبراهيم سعد الدين من أوائل من سعوا إلي فهم الأزمة التي تعرض لها النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي وشرق أوروبا. فبدأ في ١٩٨٨ يعد الدراسة التي نشرت ضمن سلسلة "كتاب الأهالي" في مارس ١٩٨٩(العدد ١٩) بعنوان:"أزمة النظام الاشتراكي"كما كان اهتمامه شديداً بالبحث في مستقبل الاشتراكية بعد انهيار الكتلة الاشتراكية. وقد ظهر شيء من هذا الاهتمام في أعداد مختلفة من "اليسار الجديد".

الاشتراكية مجددا

وظل هذا الأمر يشغله بعد توقف "اليسار الجديد" عن الصدور. فقام في ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ بإعداد كتاب يضم بعض كتاباته في هذا الشأن ومختارات من الكتابات ذات الصلة بتطور الرأسمالية المعاصرة والتحول إلي الاشتراكية لكل من د.إسماعيل صبري عبد اللّه و د.فؤاد مرسي ود.سمير أمين ود. فوزي منصور وكاتب هذه السطور. وقد صدر هذا العمل في يناير ٢٠٠٨ في سلسلة" كتاب الأهالي"(العدد ٧٩)بعنوان :مساهمات مصرية حول أزمة النظام الاشتراكي وتطور النظام الرأسمالي واشتراكية المستقبل- وهو كتاب لم يحظ باهتمام يذكر في حياته - ولعل من أفضل السبل لتكريم الراحل العظيم والاحتفاء بذكراه إيلاء هذا الكتاب ما يستحقه من اهتمام بعقد ندوة علمية حول موضوعاته ، واتخاذه منصة انطلاق لعمل بحثي جاد في مستقبل الاشتراكية وسبل إقامة نظام اشتراكي في مصر.

وفي الختام لا أملك إلا الدعاء أن يعوض اللّه مصر والأمة العربية عن الفقيد العزيز بنفر من أمثاله في استقامة الفكر والمسلك ، ورجاحة العقل ويقظة الضمير، ونقاء السريرة والتفاني في خدمة الوطن، وأن يلهم أسرته ورفاق دربه وتلاميذه ومحبيه الصبر الجميل."

فلسفة علم الاقتصاد

كتاب جديد

كتاب جديد لجلال أمين

ينتقد فيه تحيزات علم الاقتصاد

الكتاب: فلسفة علم الاقتصاد
.. بحث في تحيزات الاقتصاديين وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد

المؤلف: الدكتور جلال أمين

الناشر: دار الشروق

سنة النشر: ٢٠٠٨

تأتي أهمية هذا الكتاب في تركيزه على الأسس غير العلمية التي تقوم عليها مختلف موضوعات علم الاقتصاد، وبما يبرز أوجه ضعف مهمة في هذا العلم تتمثل في تحيزات وأهواء تعكس مصالح طبقية أو قومية أو مناخاً ثقافياً معيناً .

ويحتوى هذا الكتاب على ثلاثة عشر فصلاً تبدأ من عرض لما يقصده الكاتب بالتحيز العملي في علم الاقتصاد بشكل عام ثم التحيز في موضوعات هذا العلم بشكل خاص بدءاً من نظرية الإنتاج والسكان والملكية الخاصة والاستهلاك والأثمان والناتج القومي والعمالة وتوزيع الدخل . وانتهاءً بنظريات التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية وتحليل النفقات والمنافع .

وفيما يخص الفصل الأول " التحيز في العلم " يركز الكاتب على إبراز أربع مصادر مختلفة للتحيز العلمي . يتمثل المصدر الأول في المصلحة الخاصة التي تتفق مع التوصل إلى نتائج معينة وذلك على نحو ما حدث بدءً من الدفاع عن نظام الرق على يد أرسطو في القرن الرابع قبل الميلاد إلى المناداة بالحرية الاقتصادية على يد ميلتون فريدمان في القرن العشرين . بينما يتمثل المصدر الثاني للتحيز في وقوع أحداث سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية مهمة ينشغل بها الناس وتوجه تفكيرهم ومن ثم بحوثهم وكتاباتهم . أما المصدر الثالث للتحيز فيتعلق بطبيعة الموارد الطبيعية المتوفرة في الدولة ويفسر ذلك اختلاف مفهوم الثروة من الذهب والفضة في عصر التجارة إلى مجموع السلع القادرة على إشباع حاجة إنسانية في عصر الصناعة .أما المصدر الرابع والأخير للتحيز فيشير الكاتب إلى أنه يتعلق بما قد يظهر من فروع أخرى من فروع المعرفة ومن تطورات مهمة قد تثير الجديد من التساؤلات.

ويشير الكاتب أيضاً إلى القنوات التي تجرى من خلالها هذه التحيزات ويحصرها في خمس قنوات تتعلق بـ " تأثير التحيز على التساؤلات التي يختارها الباحث والبحث عن أجوبة عنها . وتأثير التحيز على نوع الإجابة المقدمة عن السؤال المطروح . واختلاف موضوع التأكيد الذي يختاره الباحث . والطريقة التي يختارها الباحث لتصنيف العناصر والظواهر التي يقوم ببحثها . واللغة التي تستخدم في إجراء البحث وعرض نتائجه مثل استخدام تعبيرات مجازية على نحو " المنافسة الكاملة " وغيرها .

ويحاول الكاتب في فصله الثاني " التحيز في علم الاقتصاد " أن يوضح السمات الخاصة التي اكتسبها علم الاقتصاد من ظروف نشأته ولا يزال يتسم بها حتى الآن . ويحصرها في أربع سمات رئيسية يعتري كلا منها تحيزاً واضحاً . تتمثل السمة الأولى في الميل القوي لدى الاقتصاديين إلى افتراض العقلانية في السلوك الاقتصادي للإنسان مستثمراً أو منتجاً أو مستهلكاً . والسمة الثانية تتمثل في الافتراض القوي الخاص بأن الإنسان لا تحركه إلا المصالح الخاصة . والسمة الثالثة تتمثل في أنه يسعي الفرد لتحقيق مصلحته الخاصة يؤدي ذلك دائماً إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع ككل . بينما تتمثل السمة الرابعة في الافتراض الخاص بأن هناك أوجه شبه عديدة بين الإنسان والآلة ويعبر عن ذلك نظام السوق وآلياته وجهاز الثمن المحدد للسعر التوازني .

وفي الفصل الثالث " الإنتاج " يحاول الكاتب الإجابة على التساؤلات الرئيسية الخاصة بالإنتاج حيث يشير إلى اتفاق الاقتصاديين على تعريف الإنتاج على أنه " خلق منفعة أو زيادتها " ورغم ذلك فيتناقض هذا المفهوم مع ما يحدث في الواقع من إنتاج سلع يعترف الجميع بضررها مثل السجائر والإعلانات التجارية المضللة للمستهلك . وفيما يخص عناصر الإنتاج والمتفق على أنها تتركز في " الأرض والعمل ورأس المال " فانه لا يوجد مبرر منطقي لوضع رأس المال على قدم المساواة مع الأرض والعمل حيث أنه بالنظر إلى الآلات والمعدات مثلاً يلاحظ رجوع مصدرها إما إلى الأرض أو العمل أو كليهما معاً.

وعن التحيز العملي في " نظريات السكان " يشير الدكتور جلال أمين في الفصل الرابع إلى أن نظرية مالتس في السكان . والتي تشير إلى أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية في حين تتزايد الموارد بمتوالية عددية . ذات فكرة بديهية ولا تستحق كل ذلك الاهتمام الذي يبين وجود أربع تحيزات رئيسية تتمثل في" ما تنطوي عليه من تشاؤم اتفق مع المناخ السائد آنذاك . وما تنطوي عليه النظرية من انحياز للموقف الثوري من قضية الإصلاح . والتحيز

الطبقي والخيار النظرية للمستفيدين من الوضع السائد آنذاك وضد مصالح الطبقات المضارة . وما تنطوي عليه النظرية من نظرة للإنسان تؤكد أوجه الشبه بينه وبين الحيوان ولعل ذلك قد تواكب مع ظهور الفكر المادي والعلوم الطبيعية في ذلك الوقت " .

أما الفصل الخامس " **الملكية الخاصة** " يحاول الكاتب توضيح أن الاعتقاد الشائع بأن " الملكية الخاصة نظام طبيعي يستجيب لحاجات أصيلة عند الإنسان غير صحيح حيث أن الملكية الخاصة نظام نشأ في ظروف تاريخية معينة والأرجح أن هذا النظام سوف تلحقه تغيرات أخرى مهمة في المستقبل مع استمرار تغير الظروف والتكنولوجيا بل ربما أدت هذه التغيرات إلى اختفاء هذا النظام إختفاءً تاماً .

وفي الفصل السادس " **الاستهلاك** " يحاول الكاتب توضيح التحيزات العلمية التي انطوت عليها نظريات الاستهلاك . من حيث تحديدها لمفهوم الاستهلاك من كونه " تحقيق منفعة مباشرة من استخدام سلعة أو خدمة " مع شرط وجود الثمن حتى يعتبر أي نشاط عملاً من أعمال الاستهلاك . ويلاحظ الكاتب على هذا المفهوم أنه يوصف نشاط منتج السلعة منه إلى مستخدمها ويجعل الشخص الذي يستخدم السلعة أو الخدمة أشبه بالآلة منه للإنسان . كما ينتقد الكاتب إجماع الاقتصاديين على تحديد هدف واحد للمستهلك يتمثل في " تحقيق أكبر قدر من المنفعة " مع أنه يوجد أهداف أخرى عديدة . كما أن هناك عقبات تحول دون تحقيق المستهلك أقصى إشباع منها أو وصوله إلى وضع التوازن ومن هذه العقبات "جهل المستهلك بكثير من المعلومات الضرورية للوصول إلى هذا الوضع . ونفقات الاستهلاك وأعبائه سواء كانت مادية أو نفسية . وما يبذله المنتجون من جهد متعمد لتضليل المستهلك ".

أما الفصل السابع " **الأثمان** " فينتقد فيه الكاتب الدور المتزايد الذي يحظى به المنتجون ومروجو السلع وقدرتهم على تشكيل رغبات المستهلكين بمختلف أساليب الدعاية وترويج السلع . لذا أصبح المنتج قادراً أكثر من ذي قبل ليس فقط على تحديد الكمية المنتجة والسعر الذي تباع به بل وعلى تحديد حجم الطلب الذي تحظى به سلعته . الأمر الذي يفقد نظرية ألفريد مارشال – القائلة بأن الثمن يتحدد بناءً على قوى العرض والطلب – جزءً كبيراً من أهميتها وجاذبيتها .

وفي الفصل الثامن " **الناتج القومي والعمالة** " يطرح الدكتور جلال أمين فكرة هامة تؤكد على تحيز الفكر الاقتصادي في السبعينيات للشركات متعددة الجنسيات حيث ساد فكر " اقتصاديات العرض " باعتباره العامل الحاسم في زيادة الإنتاج والعمالة أو تخفيضهما . وقد كان تحيزاً لمصالح هذه الشركات التي رغبت في وضع حد لنمو قوة النقابات العمالية وفي إضعاف دور الدولة وتمكين هذه الشركات بالحلول محلها في امتلاك الأصول .

وفي الفصل التاسع " **توزيع الدخل أو الرأسمالية العلمية** " يشير الكاتب إلى وجود ثمة خمسة مواقف اتخذها الاقتصاديون وهم بصدد تحليلهم لظاهرة الفقر أو الغنى منذ آدم سميث وحتى الآن وتقوم إما على اختيار تحكمي أو على موقف أخلاقي وتتمثل هذه المواقف في " انخفاض نصيب مجموعة من الناس في الدخل القومي بالمقارنة بنصيب مجموعة أخرى . واعتبار أن إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء مضر بالنمو الاقتصادي . واعتبار أن الفقراء مسئولون عن فقرهم . وأنهم ينالون بالضبط ما يستحقونه . وأنه لا تجوز المقارنة بين الفقراء والأغنياء"

وفي الفصل العاشر " **توزيع الدخل أو الاشتراكية العلمية** " يشير الكاتب إلى أن نظرية ماركس في القيمة لا يمكن أن تكون كافية للقول بوجود استغلال من أصحاب رؤوس الأموال لطبقة العمال إذ أن القول بالاستغلال يتضمن حكماً تقديرياً يجب أن يستند إلى قيمة أخلاقية معينة . ومن ناحية أخرى فانه متى توافر لدى الشخص هذا التقييم الأخلاقي فانه لا يكون بحاجة إلى نظرية ماركس في القيمة للقول بالاستغلال ؛ إذ يكفي التدليل على أن الرأسمالي نفسه لا يسهم بشيء في عملية الإنتاج دون التورط في القول بأن السلع تتبادل بحسب ما تتضمنه من عمل . أو بأن رأس المال نفسه لا يضيف شيئاً إلى أثمان السلع .

وأما في الفصل الحادي عشر " **التنمية الاقتصادية** " ينتقد الكاتب المعيار الجديد لتصنيف الدول وفقاً لمؤشرات التنمية البشرية حيث أنه مازال مقيداً عملياً ضمن حدود مؤشرات إحصائية قاصرة ودون أن تبذل محاولات لبيان أسباب تفضيل هذه الصياغة لأهداف التنمية على الصياغة الأقدم المبنية على معايير تتعلق بإشباع الحاجات الأساسية.وتوفير مستوى معقول من التغذية ومن الصحة والمسكن . وتوفير فرص عمل كافية ومجزية .

وفي الفصل الثاني عشر " **التجارة الدولية** " ينتقد الكاتب التبسيط الشديد الذي تتسم به نظرية النفقات النسبية في التجارة الدولية وكذلك نظرية تيرجو في الأسعار فكلاهما يكتفي بالحديث عن " قيمة " سلعة بالنسبة لأخرى دون التطرق إلى التساؤل عما إذا كانت هذه القيمة تعكس دائماً حجم التضحية التي ينطوي عليها إنتاج السلعة . وعما إذا كانت هذه القيمة ستظل ثابتة أم يمكن أن تتغير مع مرور الزمن . وعما إذا كان التوسع في إنتاج هذه السلعة ممكناً دائماً أم يصبح أكثر صعوبة في المستقبل أو مستحيلا . وعما إذا كان الحصول على كمية أكبر من السلع المتبادلة يمكن أن تصاحبه أضرار اجتماعية أو سياسية قد تجب النفع الناتج عنه .

وفي الفصل الثالث عشر والأخير " **تحليل النفقات والمنافع** " يشير الكاتب إلى وجود صعوبات وتحيزات ثلاث رئيسية تتعلق بإجراء تحليل النفقات والمنافع وهي " صعوبة قياس كثير من النفقات والمنافع المصاحبة لتنفيذ أي مشروع . وأن كثيراً من القيم النقدية السائدة في السوق والتي قد تستخدم لتقدير النفقات والمنافع كثيراً ما تكون مضللة ولا تعكس الحجم الحقيقي للضرر أو النفع مثل استخدام الأجر السائد لحساب نفقة العمل واستخدام سعر الصرف الرسمي في حسابات نفقات ومنافع مشروع ما . وأنه نادراً ما تتحقق منافع ونفقات أي مشروع في وقت واحد ".

موجز مناقشات

الطاولة المستديرة

التي عقدت في دمشق

حول

الحالة السورية في إطار الشراكة الأوروبية

الاتحاد من أجل المتوسط

أقامت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية أول نشاط لها في سورية، وذلك من خلال عقدها للطاولة المستديرة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠٠٨ والتي ناقشت فيها الحالة السورية في إطار (الشراكة الأوروبية المتوسطية - الاتحاد من أجل المتوسط) والتي شارك فيها حوالي ٢٦ باحثاً اقتصادياً من مختلف الاتجاهات الاقتصادية.

وقد افتتح الطاولة المستديرة الدكتور منير الحمش رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بكلمة أشار فيها إلى الحقائق الهامة التالية:

أولا: أن أي مشروع يطرح من الدول الصناعية المتقدمة لرسم العلاقة مع العالم الخارجي، إنما يعبر عن حاجة لتلك الدول تنبع من مصالحها وتعبر عنها. فأوروبا تريد توسيع رقعة السوق لمنتجاتها الصناعية وتريد وقف الهجرة إلى بلدانها من شعوب الجنوب. كما تريد أن تعزز من نفوذها على الساحة الدولية.

ثانيا: في أواخر الشهر الحادي عشر عام ١٩٩٥، أطلق إعلان برشلونة بتوقيع ٢٥ دولة (الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط الجنوبي والشرقي- عدا ليبيا- مع إضافة الأردن)، ونص الإعلان على إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين هذه الدول حتى عام ٢٠١٠ (مع إعطاء مهلاً إضافية للدول حسب تاريخ التحاقها بالشراكة)، ١٢ سنة، ولمشروع الشراكة جوانب ثلاث " الجانب السياسي والأمني، الجانب الاقتصادي والمالي، الجانب الاجتماعي والثقافي والإنساني ".

ثالثا: أنه قد مانعت سورية الشراكة في البداية، ثم وافقت على البدء بالمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي من أجل التوقيع على اتفاقية الشراكة لعدة أسباب " التغير في المناخ الدولي والإقليمي، الضغط السياسي والاقتصادي من قبل الولايات المتحدة بهدف عزل سورية ، تأثير القوى الليبرالية الداخلية من أجل التحول نحو اقتصاد السوق ، وبعد أن تم التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقية بتاريخ ١٩/١٠/٢٠٠٤، جمّدت أوروبا إجراءات إبرامها لأسباب سياسية.

رابعا: في خطوة تالية لفكرة سياسة الجوار طرح ساركوزي مشروع الاتحاد من أجل المتوسط وبعد مناقشات على المستوى الأوروبي عدل مشروع ساركوزي بحيث يكون استمراراً لمسار برشلونة تحت عنوان: «عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط». ويأتي هذا المشروع بعد أن تبين الإنجاز الهزيل للشراكة الأوروبية المتوسطية ، وتترجم أهداف الاتحاد في ستة مشاريع إقليمية عملية " مكافحة التلوث في المتوسط ،إنشاء طرق بحرية وبرية لتحسين تدفق التجارة ، تعزيز الدفاع المدني في مواجهة كوارث الطبيعة، الطاقة الشمسية ،تطوير الجامعة المتوسطية، (في سلوفينيا)،تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة ".

خامسا: بعد التطورات الحاصلة على المستوى العالمي والإقليمي، قرر الاتحاد الأوروبي معاودة البحث في مسألة الشراكة السورية- الأوروبية، وبعد مفاوضات عديدة جرى إدخال بعض التعديلات على المشروع الذي سبق أن وقع بالأحرف الأولى عام ٢٠٠٤ وجُمِّد في ذلك الوقت من قبل الاتحاد الأوروبي. وقد تم في دمشق التوقيع بالأحرف الأولى على نص تم إعداده مؤخراً وذلك يوم ١٤/١٢/٢٠٠٨. ومن المنتظر أن يتم التوقيع النهائي على الاتفاقية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩

ثم قدم الدكتور عابد فضلية أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق و عضو الجمعية ورقة أكد فيها على أن هذه الاتفاقية تصب في مصلحة دول الاتحاد الأوروبي حيث تتجه أكثر من (٤٠٪) من الصادرات السنوية السورية (أي ما قيمته حوالي ٢٢٠ مليار ليرة سورية إلى دول الاتحاد الأوربي. كما تشكل الواردات السورية منها (٢٠٪) من إجمالي الواردات (أي حوالي ١٠٠ مليار ليرة سورية). ومن جهة أخرى، فإن الاستثمارات الأوربية المتوجهة إلى الدول المتوسطية لا تمثل سوى حوالي (٢٪) من إجمالي الاستثمارات التي تذهب إلى بقية دول العالم. كذلك فإن لأوربا أيضاً مصلحة حقيقية في التعاون من أجل الحد من المشاكل البيئية المحلية لديها (والإقليمية: كتلوث البحر المتوسط)، وكذلك مصلحة في استمرار حصولها على العديد من الخامات الطبيعية التي تحتاجها، ومنها النفط والغاز والفوسفات والقطن وبعض السلع الزراعية الأخرى.

وفيما يخص الموضوعات ذات الصلة بمشروع الشراكة السورية ـ الأوربية أشار الدكتور عابد فضلية إلى أنه في إطار الاجتماعات التي تتم بين الجهات الرسمية السورية والوفود الأوربية، يُطرح (غالباً) على بساط البحث الموضوعات ذات الصلة بالشراكة، منها" الإصلاح الاقتصادي والإداري في سورية ، تطوير قطاع الأعمال ، مكافحة الفقر والبطالة.

وفيما يخص الإصلاح الاقتصادي، فهناك إصلاح اقتصادي وتشريعي في سورية بدأ في التسعينات، وتصاعدت وتيرته منذ عام (٢٠٠٠)،ولكن هناك تساؤلات هامة عديدة حول "أولويات واستراتيجية وخطط ووتيرة هذا الإصلاح، وحول منعكسات النمو خلال السنوات القليلة الماضية على مستوى معيشة المواطن السوري ".وفيما يخص دعم وتطوير قطاع الأعمال فانه وفقا لتقرير (ممارسة أنشطة الأعمال) لعام (٢٠٠٩)، جاءت سورية في المرتبة (١٣٧) متقدمة من المركز (١٤٠) في تقرير عام (٢٠٠٨) في المرتبة الثالثة قبل الأخيرة عربياً. وحول مكافحة الفقر والبطالة فان هناك جهود على العديد من المستويات الحكومية وشبه الحكومية والأهلية، للتخفيف من هذه الظاهرة كون الفقر هو الوجه الآخر للبطالة، والبطالة، هي الوجه الآخر للفقر.

وقد فتح د. الحمش باب الحوار لمن يرغب من المشاركين بتقديم وجهة نظره. وقد تمثلت أهم وجهات النظر فيما يلي:

أشارت د. نهاد دمشقية المديرة الوطنية لمشروع دعم الجاهزية التنافسية إلى أنه من منظور التنافسية يمكن أن يبدأ البحث بخطوة قاعدية وهي الاستفادة من نتائج إدراج سورية في تقارير التنافسية التي توفر مقارنة سورية لأكثر من ١٥٠ مؤشر تتناول مختلف جوانب الأداء المؤسساتي العام والخاص ، والبنية التحتية والفيزيائية والتكنولوجية اللوجستية، إضافة إلى الموارد البشرية ومستوى المهارة والبنية الصحية لليد العاملة، والخدمات المالية، التشريعات الناظمة المعززة لتنافسية أداء قطاع الأعمال، الجاهزية التكنولوجيا، ومجموعة المؤشرات الخاصة بحركة الأفراد وكذلك السلع.

كما أشار د. مهدي دخل الله وزير الإعلام السوري السابق إلى أن جوانب الشراكة كلها سلبية وليس فيها أي جانب إيجابي وأن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط هو الخيار الأقل سوءاً، لأنه اتفاق يختلف عن الشراكة الأوروبية المتوسطية لأن اتفاق الشراكة الأولوية فيه للتبادل التجاري بينما الاتحاد من أجل المتوسط من أجل الهياكل الارتكازية التي تخص البحر المتوسط بشكل أساسي. هنا الأولوية فالموضوعين مختلفين. ومن وجهة نظر أمنية سياسية إذا لم نقل اقتصادية فأنا أرى أن الاتحاد من أجل المتوسط هو المشروع الذي أنهى المشروع الأميركي حول الشرق الأوسط الكبير بسبب واحد بسيط أن الاتحاد من أجل المتوسط يؤكد على حدود الدول وسيادتها بينما المشروع الأمريكي كان يطرح أساساً تقسيم هذه الدول وإعادة ترتيب حدودها.

وقد أشار الأستاذ فؤاد اللحام معاون وزير الصناعة السابق- عضو مجلس إدارة جمعية العلوم الاقتصادية إلى أن مجيء هذه الاتفاقية يأتي في ظل تراكم كبير لمشاكل الصناعة الوطنية التي نجمت عن تحديات اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى التي أتت بالسلع الصينية باسم خليجي أو إماراتي. وفي ظل التلاعب في شهادات المنشأ وفي ظل ارتفاع أسعار النفط ولاحقاً الأزمة المالية العالمية. وأنه ليس هناك ما يدعو للتفاؤل فيما يتعلق بالصناعة. فالصناعة الوطنية باتت في خطر. كما أن غياب الرؤية الواضحة والإستراتيجية فيما يتعلق بتأهيل الصناعة (التي هي موضوع توافق وطني) سيزيد الأمر سوءاً. فمنذ أن بدأت المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي طرح موضوع تأهيل الصناعة ووضع أكثر من مشروع لهذه الغاية سواء عن طريق خبرات وطنية أو من خلال الاستفادة من منظمات عربية وعالمية ولكن للأسف بقيت هذه المشاريع حبيسة الأدراج بسبب عدم وجود توافق أو إرادة حقيقية أو تمويل مما أضاع علينا فرصة تاريخية من أجل تأهيل هذه الصناعة. فقد كان من الممكن أن تكون الآثار السلبية التي حدثت نتيجة تطبيق منطقة التجارة العربية الحرة أقل بكثير. وكذلك الأمر بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة مع تركيا حالياً. قد تكون مع إيران مستقبلاً. وقد وصلنا إلى درجة لم يعد فيها وقت للتأهيل فقد أصبحت الصناعة على محك الخطر إذ بدأنا نسمع ونلمس إغلاق العديد من المعامل الصغيرة والمتوسطة. فإذا أمعنا في إضاعة الوقت فأعتقد أننا سنواجه مشكلة حقيقية في مجال الصناعة وكلما كان عدد المنشآت التي سوف تتضرر أكبر كلما كانت تكلفة وزمن إصلاحها أكبر.

وأشار الدكتور مدين علي أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق إلى أن الدوافع والأبعاد السياسية حاضرة بقوة لدى الأوروبيين. فقد اندفعوا للتوقيع بالأحرف الأولى ليكون الوعد بالشراكة وفرصها كما يروجون حافزاً لتغيير السلوك السياسي السوري تجاه العديد من القضايا. كالعلاقة مع حماس وحزب الله وإيران. تمهيداً للقيام بعمل ما في المنطقة أو إعادة تشكيل المنطقة كما يريدون وبما يخدم السياسة الغربية. وعليه أعتقد أننا مقبلون على وقائع وأحداث كبرى في المنطقة خلال الستة أشهر القادمة.

وقد طالب الأستاذ غسان قلاع نائب رئيس غرفة تجارة دمشق بعدم الاستعجال باعتبار أن الشراكة كابوس فوق رؤوس الدول مع أهمية دراسة مضمون الاتفاقية حتى يتم التعامل معه. حيث أنه قد وقعت سوريا اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية التركية والآن أمامها اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية. لماذا لا يتم القول أنه في مرحلة من المراحل كانت أوروبا القريبة تصنع الكثير من سلعها الاستهلاكية في أوروبا الشرقية. وبعد تغيير هذه الأنظمة نقلت هذه الصناعات إلى الصين وكوريا والهند وباكستان وممكن أن تنتقل إلينا. ونحن نعمل إذا وفرنا فقط أجور النقل ومسافات النقل فنكون استفدنا وهم استفادوا. لكن حسن التعامل مع الموضوع هو الذي يعطينا نتائج. فالاتفاقية واقع وهو صحيح وأنا من أنصار التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وأسوأ من في الكرة الأرضية. فإذا لم نرد التعامل مع الشركة الأوروبية والدول النفطية فماذا سنفعل بزراعتنا وصناعتنا. وبتطوير مواردنا وإصلاح إداري. وإصلاح مناهج التعليم والإصلاح الاقتصادي يمكن جميع الحاضرين تحدثوا في يوم من الأيام تعالوا نجتمع وطنياً ونعمل برنامج إصلاح اقتصادي نضعه أمامنا ونمشي عليه خطوة خطوة.

وقد أشار د. منذر خدام أستاذ الاقتصاد في جامعة تشرين (اللاذقية). إلى أنه بدون الوقوف على اقتصاد متين وعلى مجتمع متين وعلى كفاءة نظام سياسي متين لا نستطيع أن نطرح الأسئلة التي تتعلق بمصالحنا ولا ندافع عنها. وتساءل سيادته عن أسباب تراجع سوريا في تقرير التنافسية الذي يحتوي على مؤشرات مخجلة . ولماذا لا يتم إيقاف هذا التراجع. وأنه مازال لدينا وهم أننا نستطيع أن نصلح الاقتصاد بشكل جدي دون إصلاح سياسي ودون إصلاح بنية مجتمعية معينة. وهذا مستحيل فإذا لم نفكر ببناء نظام بالمصالح جديد تستطيع كل فئة اجتماعية أن تقرأ مصالحها بطريقتها الخاصة وتدافع عن مصالحها الخاصة لن تقوم لنا قائمة ولن نسير إلى الأمام . وأن المسيطر على القرار التنفيذي للأسف هو الذي يفكر وهو صاحب الفكرة وهو صاحب التنفيذ يذهب ويأتي غيره ويكرر نفس الطريقة وهذا موضوع غير مقبول وندفع ثمن باهظ له.

وقد أشار د. غسان إبراهيم أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق إلى أن الحديث عن مصلحة وطنية لأوروبا أعتقد أنه خطأ جملة وتفصيلاً. ولا تهدف لا منظمة اليورو ١٥ ولا الـ ٢٧ إلى الوصول إلى الولايات المتحدة الأوروبية على غرار الأمريكية على الإطلاق. وإنما هناك مصالح وطنية لشراكة قد تستفيد منها بعض الدول الأوروبية أكثر من الأخرى وفي مقدمتها فرنسا أولاً وألمانيا ثانياً وليس بريطانيا. إذاً الحديث يجب أن يجري على مصالح لدول أوروبية وليس على مصلحة أوروبية.

كما أشار د. محمد سماق معاون وزير الصناعة إلى أن سوريا تريد الشراكة لثلاثة أسباب " حضارية وسياسية واقتصادية " . حضارية لأهمية التواصل مع الآخرين ومع شعوب العالم ولغة الحوار والتواصل لغة العصر. وخاصة بموضوع التقدم والتطور التكنولوجي. والبديل هي العزلة . و سياسية لأن دول جنوب المتوسط معنية بأن تحاول البحث عن توسيع دائرة خياراتها في عالم تتزعمه الولايات المتحدة وربما كان الخيار أوروبا شريكاً مناسباً قد يخفف من هذه الأحادية القطبية التي تمثلها الولايات المتحدة وحتى لو كانت أوروبا عدو. من منطق الحكمة والسياسة أن نجعلها صديقاً وإن لم نستطع وإن لم نستطع علينا التخفيف من عداوته . واقتصادية لأنه قد تكون الشراكة فرص أو تحديات أو الاثنين معاً .

الجمعية العربية
للبحوث الاقتصادية

Arab Society for Economic Research

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

التأسيس:

- استشعارا للأهمية المتزايدة للبحوث الاقتصادية في البلاد العربية .
- وإدراكا بأن غياب أطر تنظيمية ملائمة للعمل البحثي العربي المشترك في المجالات الاقتصادية قد حال دون إطلاق الطاقات البحثية الخلاقة لدى عدد كبير من الباحثين الاقتصاديين الممتازين في الوطن العربي، وحدَّ من إمكانات اهتمام المجتمع العربي بالعلوم الاقتصادية، وحال بالتالي دون بروز الإسهام العربي في الفكر الاقتصادي العالمي.
- بادر عدد من كبار الاقتصاديين العرب المشاركين في (ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي) التي انعقدت عام ١٩٨٣ في مدينة ليماسول بقبرص، بالسعي لسد الفجوة القائمة في هذا المجال، وذلك بالدعوة لتأسيس: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
- وتشكلت لجنة تحضيرية لمتابعة خطوات التأسيس وبلورة أهداف الجمعية ونظامها الأساسي وهويتها المتميزة.
- وقد عقد الاجتماع التأسيسي للجمعية في القاهرة يومي ٧ و ٨ مارس / آذار ١٩٨٧، وتم إشهار الجمعية بوزارة الشئون الاجتماعية والتأمينات في جمهورية مصر العربية برقم ١٥٧ في ٢٤ يناير / كانون الثاني ١٩٨٨.

الهوية:

- الجمعية مؤسسة أهلية لا تسعى لتحقيق الربح أو أية منافع مادية لأعضائها.
- إنها جمعية علمية، وليست نقابة أو رابطة أو أي شكل تنظيمي آخر يمكن أن يحتوى كل الاقتصاديين العرب، بمعنى أن أعضائها يشتغلون أساسا بالبحث العلمي في مجالات الاقتصاد المختلفة.
- وهى جمعية خاصة تريد أن تبحث بحرية كاملة، تمكن من التجديد أو الإبداع بعيداً عن التزامات أعضائها الحزبية أو السياسية، فيما عدا الالتزام بالسعي في دروب التنمية وخدمة المصالح الجوهرية للوطن العربي.
- وهى تجمّع حر لصفوة الباحثين العرب في العلوم الاقتصادية يقوم على احترام التعددية العقائدية والفكرية، ويلتزم بالجودة العلمية وحدها.
- وأخيراً، فإن الجمعية لا تنافس أي منظمة أخرى، بل هي منفتحة على الغير، وتسعى للتعاون مع الهيئات العلمية في الوطن العربي وخارجه.

الأهداف:

ليس للجمعية من هدف إلا تنمية الاقتصاد العربي والنهوض بالبحوث الاقتصادية إلى أرفع مستوى ممكن من حيث :

- التحليل العلمي الرصين.
- الاتصال بالواقع الاقتصادي العربي.
- الإسهام في حل المشكلات الاقتصادية الحاضرة والمستقبلية في الوطن العربي.

للاشتراك والمراسلات

١٧ ب عمارات الصيرفي - صلاح سالم - مدينة نصر، القاهرة - مصر.

ص.ب : ٨٨ بانوراما أكتوبر.

رمز بريدي : ١١ ٨١١ القاهرة.

تليفون : ٢٦٢١٧٣٧ ٢ [٢٠٢] +

تليفاكس: ١٧١٥ ٢٦٢ ٢ [٢٠٢] +

www.asfer.org

E.mail: asfer_egypt@yahoo.com